e-finance
Partner of Choice

alboslanews.com
البوصلة
الاقتصادية

مايو 2019 -العدد 56 السعر 15 جنيهاً

موازنة الوزارات الخدمية تثير الجدل تحت قبة البرلمان

البنك الدولى: مصر أنجزت إصلاحات قوية و بحاجة إلى 50 مليار دولار

الفجوة المالية وعدم الكفاءة الفنية.. تحديات تواجه المطورين العقاريين

مصر الوجهة السياحية الأكثر شعبية للمسافرين من الشرق الأوسط

رئيس الوزراء يبحث مع قيادات سوق المال سبل تنشيط البورصة

رغم الارتفاعات المستمرة فى الأسعار

الضغوط المعيشية لم تمنع المصريين عن الاستعداد للعيد

مصر للتأمين التكافلي
ممتلكات و مسئوليات

نتحمل المسئولية
نتشارك في الارباح

المركز الرئيسى :
٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة ت : ٢٥٧٥٢٣٤٥ - ٢٥٧٥٢٣٤٦ فاكس : ٢٥٧٥٢٣٥٣

فروعنا :
فرع السيارات : ١٧ قصر النيل - وسط البلد - القاهرة ت : ٢٣٩١٣٣٠٥ - ٢٣٩١٣٣٠٢ - ٢٣٩٤٥٦٠٠ (٠٢)
فرع مدينة نصر : ٩٤ ش عباس العقاد - مدينة نصر ت: ٢٢٧٥٠١٧٦ - ٢٢٧٥٠١٧٥ - ٢٣٩٤٥٦٠٠ (٠٢)
الاسكندرية : ١٣٦ ش الشهيد جلال الدسوقي - برج الاكاديمية - وابور المياه - قسم باب شرق ت: ٤٢١٠٠٧٩ - ٤٢١٠٠٧٨ (٠٣)
فرع المنصورة : ش قناة السويس - برج جرين بلازا شقة رقم ١ الدور الثانى ت: ٢٣١١٩٠٢ - ٢٣١١٩٠٥ - ٢٣١١٩٠٩ (٠٥٠)

www.misr-takaful.com info@misr-takaful.com

نحتفل معكم ببداية أحلى 100سنة

فائز 100 ألف جنيه x 100

فرص فوز لعملاء البنك الحاليين والجدد
عند الحصول على أى منتج جديد

0 مصاريف إدارية لفتح الحساب

بدءاً من 1مايو 2019 لمدة عام

عام 1909
أول بنك مصري

#بداية_أحلى_100_سنة
#عام_بنك_مصر

*تطبق الشروط والأحكام

بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معاً لخير بلدنا

BM Phone 19888
www.banquemisr.com
/BanqueMisr.1920 /banquemisr1920

الاتجاه الصحيح لاستثماراتك
البوصلة
الاقتصادية
مجلة - اقتصادية - شهرية
www.alboslanews.com
تصدر عن شركة الرأي للصحافة والنشر.ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة
صدر العدد الأول فى ديسمبر ٢٠١٢

رئيس مجلس
الإدارة و التحرير
محمد أبو أحمد

رئيس التحرير
ياسر السجان

مدير التحرير
صلاح عامر

المستشار الفني
أحمد عزمى

الديسك المركزى
هالة بلال

هيئة التحرير
إبراهيم عيد - علاء محمد
محمد النحاس- حماده على

مدير تحرير البوابة الإلكترونية
هانى الشرقاوى

رئيس وحدة صحافة البيانات
عمرو العراقى

مدير التسويق
زياد ابراهيم

مدير الإعلانات
هدى سعيد

العنوان:
الشئون المالية والإدارية و الاشتراكات و التوزيع :
إدارة التحرير :
١٤ شارع اليمن-المهندسين
تليفون: ٠٢٣٣٤٥٣٢٤٨
موبايل :
٠١٠٠٣٦٦٨٦٩٧
٠١٢٢٧٣١٨٧٥٨

طبعت بمطابع الشركة القومية للتوزيع
التوزيع دارالجمهورية للنشر و التوزيع

البريد الإلكتروني:
Alboslanews2@gmail.com

الثمن ١٥ جنيها

تجدها فى مكتبات
(عمر بوك ستورز - المعادي العامة - القاهرة الكبرى)

اقتصاد

موازنة التعليم والصحة تثير الجدل داخل البرلمان

حالة من الجدل والإثارة تشهدها مناقشات الموازنة العامة للدولة؛ فما بين مخصصات قدمتها وزارة المالية لكل وزارة قام وزيرا التعليم والصحة بالاعتراض بشدة على تلك الموازنة التي لا تلبي احتياجاتهم التنفيذية.

و في هذا الشأن قال الدكتور حسين عيسى، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن المناقشات لموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وموازنة البرامج والأداء الخاصة بالوزارة عن السنة نفسها شهدت مناقشات حيوية للمساهمة في الخروج بأفضل أداء لتحقيق المستهدف لكل وزارة.

حسين عيسى رئيس لجنة الخطة والموازنة

أن اللجنة تناقش الموازنة العامة للدولة؛ وهى أهم وثيقة تتم مناقشتها لتفعيل الدور الرقابى الحقيقى لمجلس النواب، موضحا: أنه "فى برلمانات العام كله، كان السبب الرئيسى فى إنشائها مناقشة الموازنة والحساب الختامى، وكل برلمانات العالم بدأت بلجنتين فقط؛ هما الدستورية والتشريعية، والخطة والموازنة".

وأضاف عيسى، أن أعضاء اللجنة قاموا بدور تاريخى بمنتهى الأمانة والشفافية والإخلاص والمهنية، وكل من يتحدث ويُصرح فهو مسئول عن تصريحاته، والجلسات كانت علنية، رغم نص اللائحة على أن جلسات اللجان النوعية غير علنية إلا بإذن رئيس اللجنة، إلا أننا نرسى تقاليد برلمانية موجودة منذ سنوات طويلة بجلسات علنية وحضور الصحافة والإعلام؛ إلا فى حالات معينة تستدعى أن تكون سرية أو مغلقة.

كما أكد أن هناك معايير عالمية فى شفافية إعداد الموازنة العامة للدولة، وأولها هو حضور الصحافة والإعلام، ونقل وجهات النظر المتباينة فى إطار ديمقراطى كامل، متابعا: "من حق الشعب أن يعرف كيفية تصرف الحكومة فى أمواله، فالشعب هو من يمول عجز الموازنة بالودائع، والتصريحات المقلقة والمُزعجة مسئولية من يُصرح وحده، ولجنة الخطة والموازنة تعمل بمهنية وحرفية بفضل أعضائها والعمالقة الموجودين فيها".

ومن جانبها قالت وزيرة الصحة والسكان دكتورة هالة زايد إن أعضاء البرلمان أمامهم خياران: إما أن يعدل المجلس قانون التأمين الصحي الشامل، أو يعمل على تعديل الموازنة العامة لوزارة الصحة؛ بما يتيح لها تنفيذ القانون من خلال رصد المبالغ المالية لتنفيذه.

لكن رئيس لجنة الخطة والموازنة حسين عيسى أبدى انزعاجه قائلا: "أصدرنا القانون واللائحة التنفيذية له صدرت، وعلينا تطبيق بنوده؛ خاصة أننا بدأنا العمل فيه بالفعل، والمجلس لن يعدل أو يغيّر القانون، وكل دول العالم؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة، لديها مشاكل في تنفيذ التأمين الصحي وعلينا الوصول لحلول".

واعترضت الوزيرة على مقترح وزارة المالية للموازنة العامة لوزارة الصحة، وقالت: "طالبنا الوزارة بأن تكون الموازنة ٩٦ مليار جنيه، ولكن المالية اعتمدت لنا ٧٣ مليار جنيه، ونحتاج إلى ما يقرب من ٣٣ مليار جنيه، والصحة مفيهاش رفاهية".

وأضافت: أن "مبلغ ٣٣ مليار جنيه التي نحتاجهم، لها بنود صرف محددة؛ حيث نحتاج إلى ١٧ ونصف مليار جنيه، من أجل تطويره وتأهيله، وتدريب منظومة التأمين الصحي بأربع محافظات، في بورسعيد أو الأقصر أو السويس أو الإسماعيلية".

د. معيط

د. هالة زايد

د.طارق شوقى

واستمرارا لحالة الإثارة والجدل حذر وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى الدكتور طارق شوقى، من عدم تخصيص الاعتمادات اللازمة لوزارة التربية والتعليم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وأعرب شوقى عن انزعاجه، من تصرف وزارة المالية من تلقاء نفسها دون الرجوع إليه، قائلا: "لو مخدناش اللى عايزينه المرة دى مشروع تطوير التعليم هيقف، ودا مش تهديد، عايزين ١١ مليار جنيه فوق المعتمد من المالية، مش هكمل من غيرهم والوزارة هتقفل، عايزين ١١٠ مليار جنيه دون زيادة مرتبات المعلمين، وليس لدينا رفاهية الحوار".

وكشف عن تفاصيل المبالغ التي طلبتها الوزارة ولم توافق عليها "المالية": وهى ٣٩ مليار بين المقترح والمعتمد، ١٦ مليارا لزيادة المرتبات، و ٤,٦ مليار للأبنية التعليمية، و٤,٩ مليار كتطوير للفواتير والتابلت والشبكات، و٠,٨ للكتب، ١٢,٧ مليار طلبات المديريات وديوان عام الوزارة.

ومن جانبه قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن الحكومة لن تتأخر عن تلبية احتياجات وزارة التعليم، مؤكدا أنه سيتم التوصل لاتفاق مع وزارة التعليم، وذلك على خلفية الأزمة التي أثيرت مؤخرًا حول مخصصات التعليم في موازنة العام المقبل.

وأضاف "نحن في جبهة واحدة وحكومة واحدة، وسنتواصل بشكل دائم مع وزارتي التعليم والصحة لتوفير كل التمويل الذي يحتاجه كل قطاع، لأن تطوير هذا القطاع ضمن أولويات الحكومة.

وأكد: "الرئيس يشدد على الأولوية في الإنفاق لصالح التعليم والصحة وتحسين الخدمات العامة".

أما عمرو الجوهرى عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب فقال إن الاستحقاقات الدستورية في الموازنة العامة للدولة تطبق، وفقا للدستور وهى ٤٪ للتعليم ٣٪ للصحة و٢٪ للتعليم العالي ١٪ للبحث العلمى بمجمل ١٠٪ لتلك الجهات المهمة؛ لافتا إلى أن هذه الأرقام تخرج من الناتج المحلى الإجمالى ما ٥,٤ تريليون، أي أننا نحتاج إلى ٥٤٠ مليار جنيه للتعليم والصحة والبحث العلمي والتعليم العالي.

وأشار إلى أنه كان من الصعب تحقيق هذه الأرقام لتلك الجهات في السنوات الماضية، وكانت الحكومة تقول أنها حققتها من خلال الحساب الختامى؛ موضحا أن البرلمان سيناقش هذه الأرقام مع الحكومة؛ "خاصة أننا في حاجة لزيادة في ميزانية الصحة والتعليم".

وتابع: المشكلة أن لدينا عجزا في الموازنة وتمت زيادة المرتبات بما يقارب ٣١ مليارا، ونتمنى ألا تكون تلك الزيادات على حساب الخدمات، موضحا أن البرلمان سيناقش عجز الموازنة مع الحكومة، بالإضافة إلى خدمة الدين، لاسيما أننا في حاجة لهيكلة الديون نفسها وكيف ستتعامل الحكومة معها.

■ تحقيق: عمر محمد

رئيس لجنة الخطة والموازنة:

من حق الشعب أن يعرف كيفية التصرف بأمواله لأنه من يمول عجز الموازنة

وزير المالية: الأولوية فى الإنفاق لصالح التعليم والصحة وتحسين الخدمات العامة

عضو باللجنة الاقتصادية:

الاستحقاقات الدستورية فى الموازنة العامة للدولة تطبق وفقا للدستور

"المالية": 7.2 % انخفاض عجز الموازنة العامة 2019-2020

توقعات بزيادة الفائض الأولى خلال موازنة العام المالى الجديد

وخبراء: الفائض مؤشر على تحسن الاقتصاد لكنه لا يزال أقل من المطلوب لمواجهة التحديات والحد من تفاقم الدين المحلى والأجنبى

كتب: محمود إسماعيل

أعلنت وزارة المالية أن العجز الكلى المستهدف فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى المقبل ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ قدر بنحو ٤٤٥ مليار جنيه؛ أى ما يعادل ٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ٤٣٩ مليار جنيه؛ أى ما يعادل ٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى متوقع خلال ٢٠١٨ / ٢٠١٩، ومستهدف تحقيق معدل نمو بنسبة ٦,١٪، و يناقش مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة للدولة عن العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

وأشار خبراء اقتصاديون إلى أن تحقيق فائض أولي في الموازنة أمر إيجابي للغاية؛ لكنه لايزال لا يرقى للطموحات التي نستهدفها للحد من الدين الخارجي والداخلي في مواجهة العجز الكلي.

وطالبوا بإيجاد حلول أكثر فاعلية لزيادة موارد الدولة للحد من الاستدانة لتمويل العجز المتفاقم الذي يقل كنسبة من الموازنة لكنه يزداد كرقم.

وتوقع فخري الفقي، أستاذ الاقتصاد الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، انخفاض عجز الموازنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٨,١٪ ؛ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٨/٢٠١٩؛ حيث بلغ العجز نحو ٨,٤٪ بنهاية العام المالي، وتابع أن الفائض الأولي للموازنة ٣٥ مليار جنيه؛ ومن المتوقع أن يرتفع خلال الربع الأخير من السنة المالية إلى ٤٠ مليار جنيه، وكان مستهدفا تحقيق فائض أولي ١٪ في موازنةعام ٢١٠٨ - ٢٠١٩ لكن لم يتحقق.

وصرح الفقي بأنه سيتم رفع الدعم عن المحروقات، بعد صرف الشريحة الأخيرة من صندوق النقد الدولي،

د.فخري الفقي

د. عالية المهدي

موضحا إلغاء الدعم عن البنزين، وجزء من دعم السولار، لتجنب حدوث تضخم بالأسعار، تمهيدا لرفع الدعم نهائيا عن المحروقات والطاقة في عام ٢٠٢٢.

وأضاف أن الحكومة ستواجه التضخم الناتج عن رفع الأسعار الناتج عن رفع الدعم الجزئي خلال الشهور المقبلة، بزيادة المعاشات والمرتبات للموظفين، ومتوقع انخفاض التضخم بحوالي ١٠٪ في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠مقارنة بـ١٤٪ فى ٢٠١٨- ٢٠١٩.

وتابع أنه حجم الإنفاق بلغ ١,٥٧٤ مليار السنة الحالية ٢٠١٨- ٢٠١٩ في الفترة من يوليو وحتى مارس؛ مقابل ١,٤٢٤ مليار عن نفس المدة؛ بزيادة ١٠,٥٪، مشيرا إلى أن زيادة حجم الإنفاق بسبب زيادة فوائد الدين و رفع الأجور والتي تبلغ ١١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بقيمة ٤٠١ مليار، وبلغت الإيرادات الضريبية من شهر يوليو لشهرمارس ٢٠١٨/٢٠١٩، ٧٠٠ مليار جنيه ، مقارنة بـ ٤٧٠ مليار من الفترة نفسها، بزيادة ١٦ ٪عن العام الماضي.

كما لفت الفقي إلى أن فوائد الدين العام بلغت ٥٤١ مليار ٢٠١٨- ٢٠١٩ ، مقارنة بـ٥٦٩ مليارا ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة ٢٨٪ من إنفاق الإجمالي العام، وبلغت الإيرادات العامة سواء كانت ضريبية أو غير ضريبية ١,١٤٥مليار ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بـ ١,١٣٤ مليار في ٢٠١٨/٢٠١٩ ؛ بنسبة ١٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

فيما انخفض دعم الكهرباء إلى ٤ مليارات جنيه مقابل ١٦ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية الجارية ٢٠١٨ ــ ٢٠١٩ بنسبة خفض تبلغ ٧٥٪، بالإضافة إلى خفض الدعم المخصص للمواد البترولية بنجو ٥٢ مليار جنيه ٩٦٣ مليونا؛ مقابل ٨٩ مليارا و ٧٥ مليون جنيه للسنة المالية الجارية؛ بنسبة خفض قدرها ٤٠,٥٪ وإعداد مشروع الموازنة على أساس متوسط سعر برميل خام برنت ٦٨ دولار للبرميل.

وقالت عالية المهدي، عميد كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة سابقاً، إن انخفاض عجز الموازنة ٧,٢ ٪ لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بقيمة ٤٤٥ مليار، وتحقيق فائض أولي ٣٥ مليار جنيه، مؤشر يدل على تحسن الاقتصاد المصري.

وأضافت أن الفائض الأولـــي، يتم تخصيصه لـــسداد الدين وفوائده والسندات، وجميع المؤشرات تدل على تحقيق فائض أولي خلال السنة المالية ٢٠١٩- ٢٠٢٠.

وتابعت أن عجز الموازنة يتم مواجهته، عن طريق الاقـــتـــراض من القطاع المصرفي، وهو نوعان اقتراض داخلي وهو أكثر أمانا ولكن أكثر تكلفة بسبب رفع سعر الفائدة ١٦٪ و ١٧٪ ، والاقتراض الخارجي تكلفته أقل من ٧٪ ، لكن له شروط والتزامات، ويصبح عبئا على الدول التي لديها عجز في الموازنة وعليها ديون متراكمة.

ومن جانبها قالت مروة حامد، مديرة شركة وثيقة لـــلأوراق المالية، إن انخفاض عجز الموازنة في كل عام إشارة على نجاح البرنامج الاقتصادي، لكن يجب العمل بالتوازي مع خطوات النجاح، على تأمين حياة المواطن البسيط، لحمايته من التضخم الناتج عن رفع الدعم.

وتابعت أن مواجهة عجز الموازنة يبدأ من الاكتفاء الذاتي من ملابس وغذاء وتصنيع، وتوفير فرص عمل للشباب، ومنتج محلي عالي الجودة لمنافسة الأســـواق العالمية في التصدير إلى الخارج في ظل قانون حماية المنتج الوطني"صنع في مصر".

وأكدت حامد أن وزارة المالية تضع حلولا لكيفية سد العجز في الموازنة، وتتم مناقشتها في مجلس الشعب، سواء كان بطرح سندات أو قروض أو طرح شركات عامة في البورصة لزيادة الناتج المحلي وخفض عجز الدين.

وبلغ إجمالى الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ تريليون و٥٧٥ مليار جنيه، وهى الأضخم فى تاريخ مصر، فى حين بلغت المصروفات تريليون و ٥٧٤ مليارا و ٥٥٩ مليون جنيه، وإجمالى الإيرادات تريليون و ١٣٤ مليارا و٤٢٤ مليون جنيه، وحققت الموازنة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي فائضا أوليا قيمته ٣٥ مليار جنيه للمرة الأولى منذ أكثر من ١٥ عاما، فيما قُدر العجز النقدى بنحو ٤٤٠ مليارا و١٣٥ مليون جنيه، ويكون العجز الكلى لمشروع الموازنة ٤٤٥ مليارا و١٤٠ مليون جنيه.

أكد ضرورة تمكين القطاع الخاص لاستكمال الخطة

البنك الدولى: مصر أنجزت إصلاحات قوية و بحاجة إلى ٥٠ مليار دولار

أكد البنك الدولي، أن مصر الآن تجني ثمار برنامجها التحوّلي للإصلاح إذ تم بشكل كبير استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والثقة في السوق واستأنف النمو مسيرته كما أن الحسابات المالية آخذة في التحسن، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين العام لأول مرة منذ عشر سنوات.

رئيس البنك الدولي
ديفيد مالباس

وأفاد البنك في تقرير حديث حمل أسم «تعزيز الاستثمار الخاص والتمويل التجاري للبنية التحتية»، بأن مصر استطاعت أن تخالف العديد من البلدان التي تقع في أزمات اقتصادية وأن تحول هذه الأزمة إلى نقاط قوة تدعم حركة الاقتصاد، إذ تمتلك مصر كافة النقاط والمقومات التي تمكنها من تحقيق ذلك، ليس فقط من خلال توسيع وتعميق خطة الإصلاح بل يتطلب أيضا توفير بيئة تمكن القطاع الخاص يستطيع فيها الاستثمار والتصدير توليد المزيد من الوظائف.

وبين التقرير أن في الوقت الذي تقف فيه المالية العامة المصرية على أرض صلبة يظل الموقف المالي العام مثيرا فقد وصلت نسبة الدين ٢٠١٧ إلى ١٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٣٠ نقطة مئوية في أربع سنوات، ومع وجود حيز مالي محدود فإن الاعتماد على الموارد العامة لتمويل استثمارات البنية التحتية لن يعد استراتيجية مجدية لتلبية احتياجات البلاد، وهو ما يؤكد من جديد الحاجة إلى حدوث تحول في نموذج التنمية بحيث يلعب في جذب استثمارات كبيرة جديدة عبر القطاعات الاقتصادية ذات القدرات العالية.

وأفاد التقرير أن الحكومة المصرية بدأت مرحلة انتقالية طموحة، تمس إليها الحاجة، صوب سياسة اقتصادية أفضل وذلك في ضوء ما واجهته من اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي واضطرابات في الاقتصاد الجزئي. فقد واجهت مصر، في مرحلة ما بعد ٢٠١١ تحديات اقتصادية جسيمة أسفرت في نهايتها عن إعاقة التجارة واستثمارات القطاع الخاص وفاقمت من المشاكل الهيكلية الراسخة ومنها على سبيل المثال مناخ الأعمال الضعيف وارتفاع نسبة البطالة ودعم الطاقة المكلف، مما نتج عنه توازنات مالية وخارجية غير مستدامة.

ومن ناحية اخري اكد رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، علي دعم البنك لجهود الحكومة المصرية في مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي وما توفره تلك الإصلاحات من فرص واعدة في السوق المصرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي تستهدف خفض معدلات الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع المعيشية.

واشار الي إن مصر قامت بإصلاحات قوية وتمتلك فرصًا واعدة لتقوية اقتصادها وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة، لافتًا النظر إلى أن محفظة مشاريع البنك الدولي في مصر تمثلت في ٢٦ مشروعًا بإجمالي تمويل يصل إلى ٦,٦ مليارات دولار.

ونبه رئيس البنك الدولي إلى أن مصر تحتاج إلى ٥٠ مليار دولار استثمارات من القطاع الخاص ،مثمنًا ما يقوم به الرئيس عبد الفتاح السيسي من جهود كبيرة في هذا الشأن لتهيئة البيئة التشريعية ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال

وفي عام ٢٠١٦ أدخلت الحكومة المصرية إصلاحات اقتصادية تحّولية لعبت دورا في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتضمنت إجراءات الإصلاح الرئيسية ما يلي:

* قرار تحرير سعر الصرف الذي قضى بدوره على فرط تقييم العملات الأجنبية والنقص الحاد فيها، * إطلاق برنامج للتعزيز المالي الذي أدخل ضريبة القيمة المضافة والتخفيض التدريجي في دعم الطاقة، * إقرار تشريعات شديدة الأهمية تضمنت استحداث قوانين عن إصدار التراخيص الصناعية والاستثمار والإعسار من أجل تعزيز بيئة العمل وجذب الاستثمارات الخاصة وتحسين النمو وخلق فرص العمل.

وقال التقرير إن «مع دخول ٨٠ مليون مصري ضمن القوة العاملة في غضون العشر سنوات القادمة سيكون خلق فرص العمل هو التحدي الاقتصادي الأكبر أمام مصر. وسوف يوفر تحسين البنية التحتية الوصول إلى الوظائف والأسواق والخدمات الأساسية كما أنه سوف يوجد سلاسل إمداد يمكن الاعتماد عليها، ومن ثمّ يتيح كفاءة حركة البضائع والخدمات عبر الحدود ويعزز من قدرات مصر التصديرية، وتلك النتائج الإيجابية مجتمعة سوف تدعم التنمية القومية في مصر من خلال تخفيف حدة الفقر وتقليل البطالة والاختلالات الإقليمية والجهل والفقر الصحي».

فوفقا لمؤتمر مجموعة الدول العشرين المنعقد تحت عنوان «نظرة استشرافية عالمية على البنية التحتية»، ستواجه مصر فجوة كبيرة في تمويل البنية التحتية على مدار العشرين سنة القادمة بناءً على الاتجاهات الحالية. ففي أثناء هذه الفترة تستطيع مصر أن توفر ما يصل إلى ٤٤٥ مليار دولار أمريكي ولكنها في حاجة إلى ٦٧٥ مليار دولار، كي تفي باحتياجاتها، مما يسفر عن فجوة استثمارية قدرها ٢٣٠ مليار دولار، يشكل قطاع النقل وحده ١٨٠ مليار دولار من إجمالي تلك الفجوة بينما تتطلب مشروعات البنية التحتية الخاصة بالمياه ما يزيد عن الاتجاهات المتوقعة بـ ٤٥ مليار دولار، في شكل استثمارات. أما في قطاع البترول والغاز فإن حقل الغاز الرئيسي «ظهر» سوف يتطلب استثمارات تتراوح بين ١١ و١٦ مليار دولار.

وأفاد التقرير بأن يمكن للتحول تجاه الاستثمار الخاص أو التمويل التجاري في استثمارات كبيرة خاصة بالبنية التحتية، وكذلك ازدياد الاستثمار الخاص في الزراعة، يمكن أن يستقدم الكفاءات من خلال إثارة الضغط التنافسي ونقل المخاطر واستخدام تكنولوجيا وخبرات إدارية جديدة، على مستوى المشروعات، إلا أن هذا التحوّل يتطلب تمويلا خلال رسوم الاستخدام أو المدفوعات الحكومية ويمكن تسهيله من خلال زيادة تدفقات تمويل البنية التحتية العامة. ومن حسن الحظ أن مصر لديها نطاق ملحوظ لزيادة استخدامها من تمويل المشروعات من أجل البنية التحتية، ويمكن أن يسفر تحسين تدفقات التمويل عن عزوف القطاعات عن الاعتماد على المولين وتحوّلها نحو الاعتماد على رسوم الاستخدام. ويستحسن إدخال الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص إلى جانب التمويل الخاص، حيث يوفران أكثر المكاسب الفورية فيما يتعلق بالكفاءة، فعل سبيل المثال يمكن لنموذج شراكة ما بين القطاعين العام والخاص زيادة الإيرادات من خلال تطبيق أفضل لرسوم الاستخدام عن طريق إيجاد الحوافز للقائمين على تشغيل النقل البري للمحافظة على الطرق عند مستوى محدد من الجودة، ومن ثمّ خدمة المستخدمين ومساعدة الحكومة على منع التحميل الزائد.

■ تقرير: أمير الألفى

مالباس: مصر تجنى ثمار الإصلاح الاقتصادى

تغيرات المشهد الاقتصادى العالمى

بقلم :
محسن عادل
الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار

ليس خافيا علي احد ان رياح تغير المشهد الاقتصادي العالمي تهب بقوه علي كافة انحاء العالم لتعيد صياغه القوي الاقتصاديه و تحركات رؤوس الاموال و اماكن جذب الاستثمارات و تحركات الصادرات و الواردات عالميا بل ان الامور الحالية قد تؤدي الي تعديلات جذرية في العديد من النظريات الاقتصادية الحالية بما قد يغير من مستقبل الاقتصاد العالمي بصوره كليه .

و رغم هذه التحديات الكثيرة و التي قد تدفع العديد من الدول الناشئة في تبني سياسات تجارية وقائية الأمر الذى سيدفع العديد من الشركات الصينية إلى إقامة استثمارات خارجية في السلع ذات التعريفة الجمركية المرتفعة ، وتوفير تدفقات إضافية من الاستثمار الأجنبى المباشر خارج الصين ، مع فتح قنوات التجارة .

و يتزامن ذلك مع تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي خامس أكبر اقتصاد في العالم

لقد وضعت هذه التحديات مصر امام ضرورة حتمية لتكثيف الجهود الترويجية لدعوة المستثمرين في تلك الدول للاستثمار في مصر بهدف التصدير حيث أن هذه التغيرات العالمية تشكل فرصة هامة لاستمرار دخول صادراتهم نظراً لعدم خضوع المنتجات المصرية لتلك الإجراءات الحمائية وكذا الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة بين مصر ومعظم هذه الدول مع التركيز على دعوة الشركات الاجنبية للاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة مثل: صناعات الغزل والنسيج ومكونات السيارات والأجهزة المنزلية (الصناعات الهندسية) بما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل وكذا زيادة الصادرات المصرية.

كما يستدعي الامر الترويج لاستخدام السوق المصرية كمحطة لإنتاج وتصدير المنتجات بالأسواق الإقليمية والعالمية، في ظل تطلع الشركات إلى استغلال إمكانيات وموارد مصر للتوسع والاستثمار داخل القارة الإفريقية والشرق الأوسط، مع التركيز حاليا على أسواق دول غرب أفريقيا للاستفادة من الفرص التصديرية الضخمة المتاحة بأسواق هذه الدول.

من المتوقع ان يساهم الوضع الحالي في إعادة هيكلة خريطة سلاسل الإمداد العالمية والتي كانت ترتكز بشكل أساسي في الصين معتمدة في ذلك على التكنولوجيا الأمريكية، وبالتالي من الممكن أن تستغل مصر موقعها الاستراتيجي وخاصة منطقة محور قناة السويس لجذب العديد من الشركات الصينية وكذا العالمية التي تبحث عن موقع جديد لتوطين استثماراتها وخطوط إنتاجها ، مع يستلزم الترويج لجذب الشركات العالمية المتضررة من التحولات الاقتصادية وتشجيعها على الاستثمار في مصر مما يتسق مع اتجاه الحكومة المصرية نحو تشجيع الإنتاج لزيادة الصادرات وإحلال الواردات لتعويض الفجوة في الميزان التجاري بين مصر والصين.

رغم صعوبات الاوضاع الاقتصادية العالمية الا ان برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري الذي تم تنفيذه و استراتيجية تهيئة البنية الاستثمارية علي مدار السنوات الاربع الاخيرة قد وضع مصر في موقف اكثر قوة ضمن هذه الحزمه من المتغيرات الاقتصادية العالمية .

البنك المركزى يوقع مذكرة تعاون لتدريب "كوادر البنوك الأفريقية"

كتب: إبراهيم عيد

وقع البنك المركزي مذكرة تعاون ثلاثية مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والمعهد المصرفي، وذلك لتدريب الكوادر الفنية بالبنوك المركزية والتجارية الأفريقية، والبنوك العاملة بمصر على استخدام المنصة الإلكترونية؛ لتبادل البيانات التعريفية والمعلومات الخاصة بالبنوك والمؤسسات الأفريقية MANSA.

يأتي هذا في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بتعزيز كل أوجه التعاون مع الدول الأفريقية؛ خاصة في المجال الاقتصادي، واستمراراً للدور الرائد للبنك المركزي المصري، في دعم وتنشيط التجارة الأفريقية البينية.

وقع مذكرة التعاون كل من جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي، وعمرو كامل نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، وعبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري.

وبموجب تلك المذكرة، تتلقى الكوادر الفنية التي تشملها المذكرة التدريب اللازم في المعهد، الذراع التدريبية

جمال نجم

للبنك المركزي المصري، بما يعمل على تطوير أدائهم وصقل مهاراتهم الفنية لتحقيق الاستفادة المثلى من المنصة الإلكترونية وما يتبعها من زيادة فرص التعاون المشترك بين المؤسسات الأفريقية وترسيخ الثقة في مصداقية البنوك التي يتم تدريب كوادرها.

ومن جانبه قال جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي إن المذكرة الموقعة تتوافق مع توجه الدولة المصرية لتعزيز التعاون مع الأشقاء في كافة الدول الأفريقية، خاصة مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الاتحاد الأفريقي، ورئاسة البنك المركزي لجمعية البنوك المركزية الأفريقية، حيث يساعد تدريب الكوادر الفنية الأفريقية في مقر المعهد المصرفي المصري على دعم الريادة المصرية في قارة أفريقيا؛ كما ينعكس بالإيجاب على تيسير التعاون الاقتصاي بين الدول الأفريقية.

كما أكدت الدكتورة نجلاء نزهي مستشار محافظ البنك المركزي للشئون الأفريقية أن المنصة الإلكترونية MANSA هي الخدمة الأولى من نوعها في العالم التي تقوم بإتاحة البيانات الخاصة بالبنوك والمؤسسات غير المالية والشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل الدول الأفريقية، مما يساعد على خفض مخاطر وتكلفة الائتمان، ويدعم الثقة في منظومة البنوك الأفريقية؛ وبالتالي زيادة حجم التجارة الأفريقية البينية.

وتتميز المنصة بدقة المعلومات، بالإضافة إلى عرضها بشكل معياري يتيح المقارنة، وكذلك تحديثها بشكل دوري وإتاحتها لجميع المشتركين حول العالم، مما سيسهم بدوره في التعريف بالأنشطة التجارية بالقارة، وخفض المخاطر التجارية، وزيادة الشفافية.

البنك التجارى الدولى يطلق منتجات الودائع ذات العائد المدفوع مقدما

خاص البوصلة

دشن البنك التجاري الدولي - مصر ، الوديعة ذات العائد المدفوع مقدمًا والتي تهدف إلى دعم الاحتياجات المالية لمختلف شرائح العملاء -سواء الأفراد أو الشركات- الراغبين في الحصول على سيولة نقدية لتلبية التزاماتهم على المدى القصير.

وتتيح تلك الوديعة بحسب بيان للبنك إمكانية صرف العائد مقدمًا بالجنيه المصري في ذات يوم ربط الوديعة.

وصرح هشام خيرت – رئيس إدارة الودائع والاستثمارات والتأمين بقطاع التجزئة المصرفية بالبنك التجاري الدولي- "نضع دائمًا على رأس أولوياتنا تلبية احتياجات عملائنا وذلك من خلال سعينا المتواصل لتقديم باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تلائم متطلباتهم المختلفة. وقد جاء إطلاق الوديعة ذات العائد المدفوع مقدمًا كأحد الحلول المالية التي تساهم في توفير السيولة النقدية الفورية لمختلف شرائح العملاء. وأضاف خيرت أن هذا المنتج الجديد صُمم خصيصًا للعملاء الأفراد والشركات الراغبين في الحصول على سيولة نقدية فورية لسداد التزاماتهم قصيرة الأجل سواء للاحتياجات اليومية للأفراد أو التشغيلية للشركات مع الحفاظ على مدخراتهم ورأس المال الأساسي.

يذكر أن الوديعة ذات العائد المدفوع مقدمًا تتميز بتنوع فترات الاستحقاق والتي تتراوح مدتها من أسبوع إلى عام، ويشمل ذلك شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر أو تسعة أشهر، مع إمكانية الحصول على قرض بضمان الوديعة بقيمة تصل إلى ٧٥٪ من القيمة الأساسية للوديعة ذات العائد المدفوع مقدمًا.

وتعد الوديعة ذات العائد المدفوع مقدمًا من أولى الودائع من نوعها في السوق المصرية، والتي يقدمها البنك التجاري الدولي - مصر في إطار سعيه المتواصل لدعم عملائه في إطار المتغيّرات الاقتصادية مع تنمية مدخراتهم وتحقيق أهدافهم المالية.

الدولار يتراجع لأدنى مستوياته فى 2019

خبراء: تراجع العملة الأمريكية بفعل التدفقات الأجنبية .. وانتعاش السياحة .. وارتفاع تحويلات المصريين

كتب: إبراهيم عيد

تراجع سعر العملة الأمريكية إلى أدنى مستوياته منذ بدء العام الجارى ٢٠١٩، حيث سجل في بنوك "الأهلي، مصر، العربي الأفريقي الدولي، والتعمير والإسكان"، ١٧,١٣ جنيه للشراء، و١٧,٢٣ جنيه للبيع.

وقال الدكتور يسري الشرقاوي؛ الخبير الاقتصادي، إن سعر الدولار سينخفض خلال الفترة المقبلة، في ظل توافر المواد الغذائية، والتقليل من استيرادها من الخارج، كما كان يحدث من قبل.

وأضاف في تصريحات خاصة لمجلة "البوصلة" أن حملة " خليها تصدي"، التي تم إطلاقها خلال الفترة الماضية، أثرت بشكل كبير على سعر الدولار، في ظل تراجع حركة بيع السيارات داخل السوق المصرية.

وأوضح أن وسائل الإعلام لها دور مهم داخل الدولة، مطالبا الحكومة بالتحدث مع اتحاد الغرف التجارية، وهيئة الإعلام وغيرهما، من أجل السيطرة على الأسعار المستفزة التي يتم الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام؛ مردفا "نعلن عن شقق بـ ٣٠٠ ألف جنيه وهو أمر يستفز الشعب".

ورجحت الدكتورة بسنت فهمي عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب؛ تراجع الدولار أمام الجنيه إلى تدفقات النقد الأجنبي، خاصة أموال المحافظ المالية "أذون الخزانة"، لاسيما بعد إنهاء العمل بآلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب بداية من نهاية ديسمبر الماضي، ودخول تلك الأموال وخروجها بين البنوك، والذي انعكس بزيادة هذه التدفقات، ما أثر على سعر الصرف.

وأضافت أن التراجع يعود أيضا إلى تحسن تدفقات أموال الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية المصرية، التي بلغت ١٥,٨ مليار دولار بنهاية فبراير، وفقا لآخر التصريحات الحكومية، متوقعة أن تستمر العملة الخضراء في التراجع خلال الفترة المقبلة، ولكن بوتيرة أقل؛ مع زيادة تدفقات استثمارات الأجانب، مما يزيد المعروض من العملات الأجنبية، ويقلل من الطلب على العملة.

ومن جانبه أكد أحمد شيحة، رئيس شعبة المستوردين بالغرفة التجارية أن انخفاض الطلب ووفرة المعروض من الدولار أدى لتراجعه المستمر أمام الجنيه، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود إقبال على طلبه ، نظرا لانخفاض القيمة الاستيرادية لبعض المنتجات التى كانت

د. يسري الشرقاوي

تستنفذ العملة الخضراء.

وتوقع رئيس شعبة المستوردين استمرار هبوط الدولار خلال الفترة المقبلة، وذلك مع انتعاش السياحة، وزيادة تحويلات المصريين بالخارج، ووجود احتياطي نقدي أجنبي بالبنك المركزي، وتزامن ذلك مع تحسن المناخ الاستثمارى وتزايد ضخ الاستثمارات الأجنبية.

وأشار شيحة إلى أنه لا توجد مؤشرات تؤكد ارتفاع الدولار مجددا، لافتا إلى أن الأسعار فى استقرار قبل انخفاض الدولار، ولا يوجد تأثير مباشر على انخفاض الدولار على أسعار المنتجات، وأى تذبذب فى الأسعار بالارتفاع الطفيف يكون نتيجة الممارسات الاحتكارية، ولفت إلى أن استمرار هبوط الدولار؛ وبالتالي ينعكس على أسعار السلع المستوردة وليست المحلية.

وأضاف أن المواطن سيشعر بانخفاض أسعار السلع بالأسواق عند انخفاض سعر الدولار لأقل من ١٧ جنيهًا، وأشار إلى ضرورة انخفاض سعر الدولار لأقل من ١٧ جنيهًا والثبات على هذا الانخفاض لمدة ٣٠ يومًا حتى يشعر المواطن بتأثير تراجع سعر الصرف على الأجهزة الكهربائية في الأسواق.

كما أوضح علي شكري، نائب رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، أن عدم انخفاض الأسعار رغم انخفاض أسعار الدولار سببه الرئيسي حالة الركود التى تشمل السوق بشكل أو بآخر، وهناك بضائع بأسعار قديمة لا يمكن خفض أسعارها لارتفاع تكلفتها.

وناشد شاكر، التجار المساهمة في تخفيف الأعباء عن المواطنين، وخفض الأسعار تزامنا مع انخفاض سعر الدولار، مثلما يتم رفع الأسعار حال ارتفاع سعر الدولار، وكشف أن الغرفة التجارية هي الغرفة العربية الأولى على مستوى الشرق الأوسط التى تحصل على شهادة الأيزو.

وأكد المهندس عبد الناصر الباز، عضو شعبة الأدوات المنزلية بغرفة القاهرة التجارية، أن السوق التجارية تشهد حالة ركود كبيرة نتيجة لضعف القوة الشرائية للمواطنين، مطالبا الدولة بتوفير مناخ للمنافسة والتصدير للخارج، وتوفير المواد الخام وإزالة البيروقراطية من أمام المستثمرين، منوها بأنه في حالة استمرار تراجع الدولار ستشهد سوق الأدوات المنزلية مزيدا من الانخفاض.

وأوضح عضو شعبة الأدوات المنزلية بغرفة القاهرة التجارية، أن مخازن التجار والشاحنات القادمة من الدول المصدرة إلى مصر آتية وفقًا لأسعار الدولار قبل التراجع، فلن تستجيب السوق بشكل مباشر لانخفاض سعر الدولار إلا بعد انتهاء بيع الأجهزة التي تم استيرادها بأسعار الدولار القديمة.

رئيس بنك القاهرة: نستهدف 400 مليون دولار حصيلة طرح 30% من البنك بالبورصة

طارق فايد: الترويج للطرح فى الخليج وأوروبا وأمريكا وإطلاق علامتنا التجارية الجديدة

كتب: إبراهيم عيد

قال طارق فايد رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة والعضو المنتدب، إن البنك جاهز تماما للطرح بالبورصة المصرية وإنه من المتوقع طرح ما بين ٢٠ و٣٠ ٪ من أسهم البنك للاكتتاب العام فى بورصة مصر قبل نهاية العام الحالى لجمع ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار، موضحًا أنها ستكون الأكبر فى البورصة المصرية منذ سنوات، لافتا إلى أن الطرح العام سيكون أكبر من الخاص؛ وفقا لخطة الحكومة، وأنه سيتم التركيز فى الترويج الخارجى للطرح فى ٣ مناطق إقليميا بالخليج العربى وعالميا فى أوروبا والولايات المتحدة

وأوضح خلال المؤتمر الصحفي للإعلان عن نتائج أرباح العام الماضى وتغيير العلامة التجارية للبنك - إلى احتجاز ٥٠٪ من أرباح العام الماضى لدعم القاعدة الرأسمالية، والتى بلغت ٢,٥ مليار جنيه بعد الضرائب بنمو ٢٠٠٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٧ ، فبلغت ٨٠٠ مليون جنيه، كما بلغت الأرباح المحتجزة ٣,٥ مليار جنيه بنهاية العام الماضى، مقابل ١,٥ مليار جنيه فى نهاية العام السابق عليه، ويستهدف مجلس الإدارة تحقيق ٢٠-٢٥٪ نموا فى الأرباح خلال العام الحالي، لافتا إلى أن رأس مال بنك القاهرة المدفوع وفقًا لنتائج أعمال العام الماضى يبلغ ٢,٢٥ مليار جنيه؛ كما بلغ إجمالى أصول البنك ١٦٥,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١٣٪ .

وقال إن معدلات نمو الشركات المتوسطة والصغيرة زادت إلى ١٠٥٪، لافتًا إلى أن مصرفه افتتح ١١ مركز أعمال متخصصا فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطته لإنشاء ٢٠ مركزا بنهاية العام الحالى.

كما أن معدل نمو محفظة التجزئة المصرفية بلغ ١٣٪، وحققت محفظة القروض متناهية الصغر معدلات نمو بلغت ١٠٠٪، وحققت محفظة التمويل العقارى نموا بنسبة ٩٠٪. وسجلت الودائع زيادة بواقع ٩ مليارات جنيه لتصل إلى ١٣١ مليار جنيه وبنسبة زيادة ٧,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٧.

واعتبر أن العام الماضى ٢٠١٨ بمثابة نقطة تحول كبيرة فى استراتيجية البنك تم خلاله تحقيق العديد من الإنجازات فى كافة المجالات المصرفية.

وأضاف فايد أن البنك يخطط لافتتاح من ٢٠ـ ٢٥ فرعا سنويا خلال الثلاث سنوات المقبلة، كما يعتزم البنك إطلاق أول فرع ذكى Digital Branch خلال عام ٢٠١٩، بحسب فايد.

وأوضح أن مصرفه يستهدف أيضا إصدار ٦٥٠ ألف بطاقة خلال ٢٠١٩.

وعلى صعيد القروض المشتركة قال عمرو الشافعى نائب رئيس مجلس الإدارة إن البنك يحرص على أن يكون له دور فعال من خلال ترتيب القروض، إما بشكل فردى أو بمشاركة البنوك الأخرى، حيث يشارك البنك فى العديد من القروض المشتركة الموجهة لتمويل المشروعات القومية.

ولفت إلى استحداث البنك إدارة جديدة لرفع كفاءته؛ وتقديم أفضل الخدمات المصرفية التنافسية.

كما نبه حازم حجازى نائب رئيس مجلس الإدارة إلى أن خطة البنك تستهدف بصورة أساسية التوسع فى الشمول المالى واطلاق منتجات جديدة لضم شرائح عملاء جدد، منوها بأن البنك يعتزم إطلاق أول فرع ذكى يقوم على تقدم الخدمات المصرفية باستخدام التكنولوجيا، بجانب تطوير ماكينات الصراف الآلى وزيادتها إلى ١١٠٠ ماكينة خلال ٢٠١٩.

وأشار أيضا إلى قيام البنك بتطوير وتجهيز ٣٠ فرعا لتصبح مؤهلة لاستقبال ذوى القدرات الخاصة؛ بما يمثل ١٥٪ من إجمالى عدد فروع البنك البالغة نحو ٢٢١ فرعا ووحدة مصرفية.

بنك التعمير والإسكان يجرى السحب على جوائز دفتر توفير الأطفال والشباب

في إطار الدور التنموي الحيوي الذي يقوم به بنك التعمير والإسكان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية منذ عشرون عاما لتفعيل المشروع القومي للادخار والمساعدة في الحصول على شقة المستقبل.

تم إجراء السحب الدوريالاوللعام ٢٠١٩ على جوائز دفتر توفير الاطفال والشباب ذو الجوائز وهو السحب الذي يحرص بنك التعمير والإسكان على رعايتهبانتظام منذ اصدار هذا الوعاءايمانا منه بأهمية دور الشباب من الطلبة والطالبات في بناء المجتمع.

أقيم السحب باتحاد طلاب العجوزة تحت رعاية السيد الدكتور وزير التربية والتعليم بحضورحسن غانم نائبرئيس مجلس الإدارةوالعضو المنتدب، هشام السنجريوكيل اول وزارة التربية والتعليم ممثلا عن السيد الدكتور وزير التربية والتعليم ، هشام عبد الرازق رئيس اللجنة التنفيذية لدفاتر التوفير ذو الجوائز وممثل وزارة التضامن الاجتماعيوالعديد من قيادات البنك و وزارة التربية و التعليم

أسفر السحب الذي اجري تحت اشراف وزارة التضامن الاجتماعي عن فوز كل من:

- مصطفي علي سيد محمود الريس فرع المانستر ليبالجائزة الأولي وحدة سكنية قيمتها ٢٠٠ ألف جنية

بروتوكول تعاون وشراكة مع مستشفى أهل مصر لإنقاذ وعلاج الحالات الحرجة من الحوادث والحروق بالمجان

وقعت داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري والدكتورة هبة السويدي رئيس مجلس أمناء مؤسسة أهل مصر للتنمية بروتوكول تعاون مشترك ضمن مبادرات البنك المتعددة لدعم كافة مجالات المسئولية المجتمعية ولتوسيع دائرة المستفيدين من مساهمات البنك التي تستهدف حياة افضل لأهل مصر.

حضر التوقيع لميس نجم مستشار البنك المركزي المصري للمسئولية المجتمعية ونرمين شهاب الدين رئيس التسويق والاستدامة الاستراتيجية بالبنك الاهلي المصري وعبير جويلي مدير برامج دعم المجتمع وفريق عمل المسئولية المجتمعية بالبنك ومؤسسة أهل مصر للتنمية .

يتم من خلال بروتوكول التعاون تقديم مبلغ٣٠٠ مليون جنيه يتم توجيهها على مدي ثلاث سنوات لدعم المؤسسة في استكمال مستشفى أهل مصر لإنقاذ وعلاج الحالات الحرجة من الحوادث والحروق بالمجان والتي انتهت المؤسسة في بنائها بالفعل بالتجمع الأول بالقاهرة الجديدة وجارى حاليا أعمال التشطيب .

وعقب التوقيع أكدت داليا الباز أن الشراكة بين البنك الاهلي المصري ومؤسسة أهل مصر للتنمية- مستشفى اهل مصر لإنقاذ وعلاج الحالات الحرجة من الحوادث والحروق بالمجان ، والتي تعد أول مؤسسة تنموية غير هادفة للربح في مصر والشرق لأوسط وأفريقيا تهتم بقضايا الوقاية من الحروق وعلاجها حيث تأسست عام ٢٠١٣ تعكس حرص البنك الاهلي على القيام بدراسة شاملة على أسس موضوعية لمختلف مجالات المسئولية المجتمعية بكافة انحاء الجمهورية وخاصة المجالات الصحية التي تسعي لتقديم افضل خدمة صحية ملائمة للفئات الأكثر احتياجا وبأعلى كفاءة ممكنة وهو ما يدعم اهداف الدولة في مجال التنمية المستدامة ويساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ .

ومن جانبها افادت الدكتورة هبة السويدي انه سيتم توجيه هذا الدعم بشكل أساسي للمساهمة في تشطيب وتجهيز الدور الأرضي بالمستشفى والذي يشمل قسم الطوارئ والعيادات الخارجية وقسم الاشعة والصيدلية اضافة الى تزويد المستشفى بمهبط خاص لطائرات الاسعاف الطائر والذي اتضح اهميته الكبرى في سرعة نقل الحالات الحرجة لتلقيها العلاج في الوقت المناسب لزيادة فرص الشفاء لاهتمام البنك الأهلي بالمسؤولية المجتمعية ومجالات الرعاية الصحية خاصة غير المحققة و منها خدمات الطوارئ التي تساهم في إنقاذ ارواح مصابي الحوادث حيث تكمن أهمية قسم الطوارئ بالمستشفى في انه سيسهم في إنقاذ ارواح مصابي الحوادث و الحروق الذين غالبا ما يفقدوا ارواحهم نتيجة عدم توافر أقسام طوارئ مجهزة ولا يمكن وضعهم علي قوائم انتظار مثل أي مريض اخر .

- احمد حسام محمد عبد الفتاح فرع الصالحية الجديدةبالجائزة الثانية مقدم وحدة سكنية قيمته ١٠٠ ألف جنيه

- زين العابدين احمد عبد الرؤوف السيد فرع المقطمبالجائزة الثالثة مقدم وحدة سكنية قيمته ٥٠ألف جنيه

بالإضافة الي ٤٢٥ جائزة نقدية اخري تتراوح بين ١٥٠٠ الي ٢٥٠ جنيه

هذا وقام البنك اثناء الاحتفال بطرح سؤال على الطلاب الحضور حول منتج دفتر التوفير يحصل الفائز على جهاز تليفون محمول وقد قدم الإجابة الصحيحة الطفل ياسين محمود صابر من مدرسة النيل

رئيس شركة الاستعلام الائتمانى "I-Score" :

قاعدة عملائنا ارتفعت إلى ١٦ مليون مستخدم ولا زيادة فى التسعيرة خلال ٢٠١٩

كتبت: سلوى إبراهيم

قال محمد كفافي، رئيس الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score"، إن الشركة تستهدف تطبيق استراتيجية جديدة بالسوق خلال عام ٢٠١٩، وإجراء الاستعلام للقروض التي ستتم إتاحتها عبر هواتف المحمول، وقيمته ٥٠٠ جنيه، مشيرًا إلى أن الشركة تسعى إلى توقيع من ٣ إلى ٤ اتفاقيات مع عدد من الجهات الحكومية؛ وعلى رأسها هيئة التأمينات الاجتماعية، بجانب اتفاقية لتوفير أحكام الإفلاس.

وتابع كفافي، في حواره مع "البوصلة"، أن تمويلات البنوك ضمن مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة انطلقت منذ عام ٢٠١٥، والتي تستهدف استحواذ القطاع على ٢٠٪ من محافظ البنوك الائتمانية بحلول ٢٠٢٠؛ بلغت ١٢٦ مليار جنيه لنحو ١١٥ ألف شركة، مشيرًا إلى أن هذه المبادرة أنعشت قطاع المشروعات الصغيرة بشكل كبير وساهمت في خلق العديد من فرص العمل.

وأكد أن أبرز منتجات الاستعلام الائتماني؛ على القروض متناهية الصغر، وسيكون بالتعاون مع شركات المحمول وواحد من البنوك الكبرى، وسيتم تصنيف الجدارة الائتمانية للعميل على أساس السلوك الائتماني الخاص به، مشيرًا إلى أن هذا المنتج سيوضح مدى التزام العميل بدفع فواتير الهواتف المحمولة، والقيمة المالية للباقة التي يستخدمها، وهل تزيد قيمة باقته في حال انتهائها أم لا

وأردف أن الشركة ستطلق منتجا جديدا خاصا بالضمانات المنقولة، لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسجل الضمانات الخاصة بها للشركة؛ للحصول على التمويل من البنك، مؤكدًا أن الشركة تدرس إطلاق برنامج لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد دراسة أجرتها الشركة على عينة من السوق؛ وصلت لعدد ٧ آلاف شركة.

تحقيق أرباح بقيمة ٩٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ واستثمارات من ٢٠ إلى ٢٥ مليون جنيه بالبنية التكنولوجية

نستهدف إجراء الاستعلام لقروض تتم إتاحتها عبر هواتف المحمول بقيمة ٥٠٠ جنيه

رئيس الشركة نسعى لتعميم تجربة التحول الرقمى بجميع خدماتنا إذا أثبتت نجاحها

ولفت إلى أن حجم إشهارات سجل الضمانات المنقولة؛ بلغ ٤٨٠ مليار جنيه لنحو ٣٦ جهة، موضحا أن الشركة تسعى إلى تحقيق أرباح بقيمة ٩٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ واستثمارات من ٢٠ إلى ٢٥ مليون جنيه بالبنية التكنولوجية، منوها بأنهم جهزوا ٥ منتجات جديدة لتتواكب مع التطورات التكنولوجية الحالية.

وتابع أن قاعدة عملاء الشركة ارتفعت إلى ١٦ مليون عميل، وتعمل الشركة حاليًا على جذب مزيد من العملاء خلال الفترة المقبلة، مؤكدًا أنه لن تتم زيادة التسعيرة خلال عام ٢٠١٩.

وأوضح أن هناك عددا كبيرا من الشركات الجديدة دخلت في السوق خلال الفترة الأخيرة، مشيرًا إلى أن "I-Score"،تتعامل مع ٨٠ شركة، منها ١٤ تم التعاقد معها خلال هذا العام.

وأشار إلى أن هناك احتمالية بتعميم اتفاقيتهم مع أحد البنوك لتحويل تعامل العملاء بـ"الفيزا كارت"، بدلا من التعامل النقدي، في حالة نجاح هذه التجربة، فهي الآن في مرحلة الدراسة والتقييم.

قرة أنرجى تتعاقد مع شركة إيبارا اليابانية لتقديم تكنولوجيا الطاقة المتجددة

أعلنت شركة قرة أنرجى توقيع عقد شراكة مع شركة ايبارا اليابانية المتخصصة فى حلول أنظمة التبريد والتكييف لتقديم أحدث تكنولوجيا لحلول كفاءة الطاقة.

وقال المهندس أيمن قرة العضو المنتدب للشركة أن هذا التعاقد من شأنه أن يساعد قرة أنرجى على مواصلة ريادتها فى قطاع حلول الطاقة حيث تعد شركة إيبار أحد أبرز الشركات العالمية فى هذا القطاع.

وأضاف أنه سيتم تقديم حلول تكنولوجيا مبتكرة فى مجال الطاقة تساهم فى توفير الطاقة الكهربائية والحفاظ على البيئة لكافة عملاء قرة أنرجى.

وأشار أن الشركة قامت بتشغيل ما يقرب من ٤٨٠ وحدة تكييف مركزى يعمل بالغاز الطبيعى وهو ما ساهم فى توفير نحو واحد بالمئة من الطاقة الكهربائية لمصر.

وزضاف قرة على هامش توقيع الاتفاقية مع شركة إيبار أنه تم توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الإنتاج الحربى والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لتوفير حلول تكنولوجية فى مجال الطاقة المتجددة عبر توفير تطبيق تحويل المخلفات لطاقة متجددة وسيتم تطبيق تلك التجربة فى ٧ محافظات مصرية ليس لديها فلبير صحراوى لتوفير مدافن صحية للنفايات مشيرا إلى أن التمويل سيتم توفيره عبر بنك التعمير الأوروبى.

ومن ناحية أخرى أكد المهندس محمد مدحت رئيس قطاع حلول الطاقة بشركة قرة أنرجى أن التعاقد مع شركة ايبار اليابانية المتخصصة فى حلول أنظمة التبريد والتكييف من شأنه أن يزيد من حلول الطاقة والتكنولوجيا التى تقدمها الشركة لعملائها مشيرا إلى أنه تم عرض تلك الحلول على العديد من الشركات العاملة فى قطاع البترول والغاز وصناعة الأسمنت وصناعة الزجاج ومن المتوقع أن يتم توقيع اتفاقيات مع تلك القطاعات بقيمة تقديرية تقترب من ١,٩ مليار جنيه لافتا إلى أن الشركة ستقوم بتنفيذ تلك الحلول مع وزارة البترول فى مشروع محطة كباسات جاسكو فى دهشور والتى يتم حاليا العمل بها بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٣٠٠ مليون يورو.

وأضاف مدحت أنه تم أيضا الاتفاق مع شركة عش الملاحة لتنفيذ مشروع استعانة الطاقة من غاز الشعلة فى آبار البترول بتكلفة استثمارية ٦٠ مليون جنيه.

وأضاف أن شركة إيبار اليابانية هى أفضل شركة متخصصة فى مجال الطاقة.

«منافسة تسويقية» لجذب عملاء «تكميلى السيارات»

تسعى شركات التأمين العاملة بالسوق المصرية لتطبيق حزمة من الحلول التسويقية لجذب عملاء السيارات التكميلى من الأفراد والشركات؛ منها توفير تغطيات جديدة ومبتكرة، خلافاً للتغطيات النمطية التى توفرها الوثائق المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية والتى تعمل بها غالبية الشركات الموجودة بالسوق.

واستكمالاً للمنتجات الجديدة تجاهد الشركات لجذب العميل من خلال السرعة فى سداد التعويض، والذى يعانى منه أغلب العملاء؛ نتيجة استغراق وقت وجهد العميل للحصول على التعويض، فضلاً عن التعاقد مع شركات مساعدات التأمين لتوفير المزيد من الخدمات للعملاء؛ منها مساعدات الطريق، والصيانة الدورية للسيارات.

وقال محمد مهران، العضو المنتدب لشركة أليانز للتأمين – مصر، إن شركته طرحت، مؤخراً، وثيقة «موتور وان» لعملاء السيارات التكميلى الأفراد، بتغطيات جديدة مختلفة عن التغطيات الحالية بالسوق لتلبية احتياجات عملاء السيارات التكميلى.

وأضاف «مهران»، أن الوثيقة توفر للعميل خدمة تقديم سيارة بديلة للمؤمن له أثناء تصليح السيارة المؤمن عليها، مع الإعفاء من دفع أى رسوم استهلاك أو تحملات عند المطالبات لضمان سهولة ويسر الإجراءات للعميل.

وأشار إلى أن الوثيقة توفر للمؤمن له خصماً معيناً عند قيامه بتجديد وثيقة تأمين سيارته؛ في حال عدم وجود أية مطالبة من قبله خلال مدة سريان الوثيقة.

وتابع «مهران»: تضمن الوثيقة الجديدة للعميل سهولة الإجراءات وقت التعويضات كامتداد لمنتجات الشركة فى تأمين السيارات.

وأوضح أن الشركة تخطط للتوسع بطرح الوثيقة فى السوق خلال العامين المقبلين عبر الترويج لها من خلال الوسطاء المتعاقدين مع «إليانز» من الوسطاء الأفراد أو الشركات.

«مهران»: خطة للتوسع بطرح منتجات الأفراد خلال العامين المقبلين

«حسان»: ٤ أيام لصرف التعويض من تاريخ تقديم المستندات للشركة

«عيسى»: حزمة خدمات للعملاء من شركتى «موتور كير» و«موتور سرفيس»

ولفت إلى أن الشركة لديها حالياً ٥ منتجات بالسيارات التكميلى؛ ٣ منها للأفراد وهى «موتور اكسبرس»، و«موتور بلس»، و«موتور وان»، إضافة إلى منتجين آخرين للتأمين على أسطول السيارات المملوك للمؤسسات والشركات وسيارات النقل.

فى سياق متصل، أعلنت شركة (جى آى جى للتأمين- مصر) عن حصولها على اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية لطرح وثيقة التحملات لتغطية التحملات التى قد يتم خصمها عن أى تعويض ناتج عن حادث سيارة مؤمن عليها تأميناً تكميلياً لدى إحدى شركات التأمين الموجودة بالسوق، ومنها تحملات شرط التوكيل والوسائد الهوائية والراديو وزجاج البانوراما.

كما يتم تحديد قسط الوثيقة بنسبة ٥٪من الحد الأقصى لمبلغ التأمين الذى يحدده العميل اختيارياً، فعلى سبيل المثال إذا حدد العميل حداً أقصى لمبلغ التأمين بـ٣٠ألف جنيه، يسدد عنها قسطاً قيمته ١٥٠٠جنيه.

فى المقابل، يتم سداد التعويض الخاص بالوثيقة بموجب جواب خصومات من شركة التأمين التى تؤمن السيارة بوثيقة التكميلى، وصورة من الوثيقة ذاتها وفواتير قطع الغيار.

من جانبه، قال مصطفى حسان، مدير عام التعويضات بشركة مصر للتأمين التكافلى ــ ممتلكات ومسئوليات، إن سياسة الشركة فى سداد التعويضات؛ سواء لعملاء السيارات أو أى فرع آخر من فروع التأمين تعتمد على مبدأى السرعة والعدالة.

وأضاف أنه بالنسبة لفرع السيارات التكميلى، يتم صرف التعويض وفقاً لموعد محدد لا يتجاوز ٤أيام من تاريخ التقدم للشركة بمستندات التعويض، وفيما يتعلق بالعدالة، يتم منح العميل حقه فى التعويض دون زيادة أو نقصان وفقاً لشروط الوثيقة التى تعد بمثابة عقد بين شركة التأمين والعميل.

وأوضح «حسان»، أن الشركة تركز فى تعويضات السيارات كذلك على توفر مجموعة من المحددات والمؤشرات لاكتشاف الغش من جانب بعض العملاء، يتم تدريب موظفى الشركة للعمل بها.

وتابع أنه "فى حالة اكتشاف أى تلاعب من جانب العميل، تتم إحالة أوراق ملف التعويض إلى الإدارة العليا بالشركة والشئون القانونية لإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة، وفى حالة عدم ثبوت عدم صحتها لا يتم صرف التعويض للعميل".

ولفت إلى أن الشركة، حالياً، بصدد إعادة صياغة بنود وثيقة السيارات التكميلى ضمن إعادة صياغة شاملة للوثائق الفردية لتكون بنودها أسهل وأوضح للعميل.

كما استحوذت تعويضات السيارات التكميلى على نحو ٨٥٪من إجمالى التعويضات التى سددتها مصر - تكافلى بنهاية سبتمبر الماضى، وفقاً لتصريحات سابقة لأحمد مرسى، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة، نشرتها «البورصة» مؤخراً.

وقال أحمد عيسى، مدير المبيعات بشركة «ماى بوينتس» للحلول التسويقية، إن الشركة توفر، حالياً، حزمة من خدمات تأمينات السيارات لعملاء شركات التأمين المشتركة ضمن قائمة عملاء الشركة.

ونوه بأن من بين تلك الخدمات حصول عملاء التكميلى على الخدمات التى تقدمها شركتا «موتور كير» و«موتور سرفيس» والمتخصصتان فى تقديم خدمات معاينات وصيانة السيارات.

وتشمل تلك الخدمات استفادة العميل من خدمات مساعدات الطريق وإجراء المعاينات للسيارة قبل إصدار الوثيقة وخلال تعرضها للخطر.

وتأسست شركة موتور كير إيجيبت (MCE) عام ٢٠٠٨كأول مؤسسة متخصصة كخبير معاينات وتقدير أضرار لفرع تأمينات السيارات وإدارة ملفات الحوادث.

فى السياق ذاته، أوضح «عيسى»، أن المؤمن له يحصل أيضاً على خدمات الصيانات الدورية وتغيير زيوت السيارة ومتابعة مستوى الخدمة من خلال الكول سنتر التابع لشركة «موتور سرفيس».

وحققت شركات التأمين ٢,٧مليار جنيه بمحفظة أقساط السيارات التكميلى بنهاية العام المالى ٢٠١٦ــ ٢٠١٧وبحصة سوقية بلغت ٢٣٪من إجمالى أقساط تأمينات الممتلكات البالغة ١٢,٣مليار جنيه، فيما بلغت فاتورة التعويضات المسددة ١,٣مليار جنيه وبحصة سوقية ٢٦٪من فاتورة التعويضات المسددة والبالغة ٥مليارات جنيه وفقاً للكتاب الإحصائى للهيئة العامة للرقابة المالية.

وجاءت "مصر للتأمين" فى الترتيب الأول بالحصة السوقية بنسبة ٤٢,٥٪وبقيمة أقساط تجاوزت المليار جنيه، تلتها قناة السويس للتأمين بحصة سوقية ٨,٧٪وبأقساط قيمتها ٢٣٥,٨مليون جنيه، وإليانز مصر فى الترتيب الثالث بحصة ٧,٧٪وبأقساط ٢٠٨,٢مليون جنيه، و«جى آى جى مصر» بحصة ٦,٨٪ بأقساط قيمتها ١٨٣,٦مليون جنيه، وتساوت رويال للتأمين والدلتا للتأمين فى الترتيب الخامس بحصة سوقية ٤,٥٪ بأقساط بلغت نحو ١٢٢,٢لرويال و١٢١,٧مليون للدلتا.

■ تحقيق: وليد السيد

٥,٩ مليار جنيه ايرادات

"جي بي أوتو" خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩

كتبت:منى صلاح

كشفت نتائج أعمال "جي بي أوتو" عن الربع الأول من عام ٢٠١٩ تحقيق الشركة ايرادات بنحو ٥,٩ مليار جنيه، مقارنة بحوالي ٤,٨ مليار جنيه لنفس الفترة من العام الماضي، بمعدل نمو سنوي ٢٣,٥٪.

حققت الشركة زيادة في ايرادات الشاحنات التجارية ومعدات الانشاء خلال الربع الأول من العام الجاري بنحو ٢٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بينما زادت ايرادات الاطارات بنحو ٦٠٪، وأنشطة التمويل وخدمات ما بعد البيع بنحو ٢٤٪ و١٠٪ على التوالي، بالإضافة إلى حدوث قفزة في ايرادات الأنشطة خارج السوق المصري لتسجل زيادة بنحو ٨٨٪، وزادت ايرادات الأنشطة الأخرى بنحو ٨٪.

بينما تراجعت ايرادات سيارات الركوب والدراجات البخارية ذات العجلتين والثلاث عجلات بمقدار ٠,١٪، و٢,٤٪ على التوالي.

وبلغ صافي ربح الشركة للربع الأول من العام الجاري نحو ١٦ مليون جنيه، مقابل ٣٣,٥ مليون جنيه لنفس الفترة من عام ٢٠١٨، بتراجع تجاوز ٥٢٪.

تأتي نتائج الأعمال للشركة الرائدة في صناعة السيارات بأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتخصصة في تقديم خدمات التمويل غير المصرفي، لتوضح أن السوق المصري لا زال متأثرًا بالمستجدات الأخيرة التي شهدتها القوانين المنظمة لصناعة السيارات، من اعفاءات جمركية للسيارات الأوروبية.

من جهته، أرجع رؤوف غبور، رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لجي بي أوتو، نمو ايرادات قطاع المركبات بنحو ٢٣,٣٪ سنويًا خلال الربع الأول من العام الجاري في بيان للشركة، إلى اتباع شركته لمنهج استباقي لاستيعاب التغييرات التي شهدها السوق المصري مؤخرًا، عبر تنويع باقة المنتجات واجراء التعديلات اللازمة عليها، بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية وتوجه الموردين لتعديل المنتجات المعروضة.

وبحسب البيان، يأمل رئيس مجلس ادارة "جي بي أوتو" قيام الحكومة بتعديلات على قوانين صناعة السيارات في مصر بما يتلاءم مع التوجهات السوقية الجديدة.

وتوقع تعافي معدلات الطلب لتصل إلى مستوياتها الطبيعية خلال النصف الثاني من العام الجاري، مستفيدة من شبكة علاقاتها القوية مع الموردين لتحقيق نمو في الأرباح، بالإضافة إلى الاستفادة من التعافي المتوقع بمعدلات الطلب لتنوع منتجاتها ومرونة نموذج أعمالها وتنوع منتجاتها.

وعلى خلفية نجاح الشركة في تلبية الطلب المتزايد على خدمات ومنتجات التمويل الاستهلاكي، سجلت ايرادات أنشطة التمويل للشركة ٩٣٠ مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، مقابل ٧٤٨ مليون جنيه لنفس الفترة من عام ٢٠١٨، بمعدل نمو ٢٤٪.

أكد غبور في البيان على أن الأداء القوي لـ"جي بي كابيتال"، شركة التمويل غير المصرفي التابعة، يعزز ثقة الادارة في مواصلة تنمية أعمال الشركة وتعزيز معدلات ربحيتها مع الحفاظ على جودة محفظة التمويلات المقدمة.

فرصة الفوز لمائة عميل بـ100 ألف جنيه..

بنك مصر يطلق حملة «١٠٠X١٠٠» للاحتفال بمئوية إنشائه

أطلق بنك مصر حملته الجديدة «١٠٠ ١٠٠» للاحتفال بمرور ١٠٠ سنة على إنشائه، وتشمل الحملة إعفاء فتح الحسابات الجديدة خلال فترة الحملة من ١ مايو ٢٠١٩ وحتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٠ من المصروفات.

ويتاح للعملاء ممن يحصلوا على إحدى منتجات البنك خلال فترة الحملة فرصة الفوز بـ ١٠٠ ألف جنيه وذلك لمائة فائز، وذلك وفقا للشروط والأحكام المنظمة.

يأتى ذلك بمناسبة مرور ٩٩ عاما على إنشاء بنك مصر الذى تأسس عام ١٩٢٠ بفكر الاقتصادى الوطنى محمد طلعت حرب باشا؛ الذى ناشد بتحرير مصر من الاستعمار من خلال اقتصاد حر ونادى بفكرة إنشاء أول بنك مصرى والذى أُنشئ من خلاله جميع الشركات العملاقة التى أسست بنية الاقتصاد المصرى فى تلك الآونة، ويعد بنك مصر أول بنك مصرى مملوك بنسبة ١٠٠٪ للمصريين ومن أنجح إنجازاتهم التى قاموا بها على مر العصور.

يحتفل بنك مصر بمرور ٩٥ عاما على انشاءه منذ عام ١٩٢٠ على يد رائد الاقتصاد الوطني محمد طلعت حرب باشا والذي يعد أول بنك مصري مملوك بنسبة ١٠٠٪ للمصريين، وينتهز البنك هذه المناسبة حتى يحتفل مع الشعب المصري ويقدم ٩٥ سيارة هديه من خلال سحب لكل من يحصل على أحد منتجات بنك مصر من (قروض / شهادات / بطاقات ائتمانية) خلال الفترة من ١٤ابريل وحتى ١٨ يوليو (٩٥ يوما). هذا ويعد بنك مصر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني من خلال تمويل أهم المشاريع على مدار ٩٥ عاما والمساهمة في تأسيس ١٧٢ شركة في مختلف القطاعات الاقتصادي، كما حصل البنك على جائزة أفضل بنك لإدارة النقد والسيولة وصناديق أسواق النقد في أفريقيا والشرق الأوسط لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وفى الشرق الأوسط لأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ وأفضل بنك في الاستثمارات قصيرة الاجل لعام ٢٠١٥، ويعد بنك مصر أول بنك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحصل على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني PCI –DSS، و وفقا لتصنيف وكالة بلومبرج العالمية لأفضل البنوك في تسويق و ترتيب و إدارة القروض للربع الأول لعام ٢٠١٥، فقد حصل بنك مصر على المركز الأول كأفضل بنك في تسويق القروض المشتركة و تمويل المشروعات على مستوي القارة الأفريقية و على المركز الثالث كأفضل بنك في إدارة و ترتيب القروض المشتركة على مستوى القارة الأفريقية، متقدما على كافة البنوك المصرية في الترتيب و على المركز السادس كأفضل بنك مسوق للقروض المشتركة و تمويل المشروعات علي مستوي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو البنك المصري الوحيد الذي تم إدراجه بذلك التصنيف . هذا ويقوم بنك مصر بتقديم جميع المنتجات والخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع من خلال أكبر شبكة فروع تغطى جميع انحاء الجمهورية تصل الى أكثر من ٥٠٠ فرع متصلة الكترونيا لتعمل كفرع واحد، يتضمن ٣٤ فرعا للمعاملات الإسلامية تضم جميع المنتجات والخدمات تحت اشراف هيئة رقابة شرعية، بالإضافة الى تواجد عالمي وإقليمي في الامارات العربية المتحدة، لبنان، باريس وفرانكفورت. هذا ويحرص بنك مصر دائما على ارضاء عملائه وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم البنكية والعمل على التطوير الدائم لكافة منتجاته وخدماته القائمة واستحداث كل ما هو جديد ويتلاءم مع هذه الاحتياجات.

بنك التنمية الصناعية يفتتح أحدث فروعه بعمارات العبور بصلاح سالم

افتتح ماجد فهمي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية أحدث فروع البنك بعمارات العبور بصلاح سالم، وذلك في إطار خطة البنك للوصول بشبكة الفروع إلى ٥٠ فرعا حتى عام ٢٠٢٣ ليتمكن من الوصول بخدماته إلى جميع العملاء بمختلف المحافظات .

حضر الافتتاح كل من حمدي عزام نائب رئيس مجلس الإدارة وفتح الله رئيس قطاع الفروع، وحامد السعدني

المدير العام الرئيسي ورئيس قطاع الديون المتعثرة ببنك التنمية الصناعية، بالإضافة إلى عدد من مسئولي الإدارات المنوطة بالبنك.

ومن جانبه أكد ماجد فهمي أن البنك قد انتهي من تجهيز فرعين آخرين سوف يتم افتتاحهما خلال شهر مايو الحالي وهما فرع مكرم عبيد بمدينة نصر، و فرع نوبار بوسط البلد كبديل لفرع القاهرة ، علما بأن البنك قام بشراء ١١ فرعا ضمن خطته التوسعية، وقد تم الانتهاء من تجهيز ٤ فروع وفقا لما تم ذكره، وسيتم طرح الـ ٤ فروع الأخرى خلال أسبوع على شركات المقاولات لتجهيزها خلال ٣ شهور وهي (السادات- برج العرب- المنيا- الاسماعيلية)، بالإضافة إلى تطوير ٤ فروع قائمة، وهي (قنا- الفيوم- طنطا- بورسعيد) وذلك قبل نهاية العام الحالي.

أحمد مرسى رئيس مجلس إدارة شركة "مصر للتأمين التكافلى":

٢٠١٩ عام التوسع الجغرافى وقريباً افتتاح ثلاثة فروع جديدة قطاع التأمين قادر على قيادة قاطرة النمو للاقتصاد المصرى

حوار: وليد السيد

بالرغم من كونها لاعبا جديدا فى سوق التأمين المصرية، ولم تستكمل عامها الثانى، فإن شركة مصر للتأمين التكافلى ـ ممتلكات ومسئوليات" استطاعت

أن تحقق نتائج إيجابية جيدة فى جميع قوائمها المالية، وفروعها التأمينية تجاوزت بها شركات أخرى صديقة؛ لها عمر طويل فى قطاع التأمين, ويرجع ذلك لكونها تكتسب عددا كبيرا من الكوادر ذات الخبرة القوية بالقطاع تعمل داخل الشركة, ويرأس تلك المنظومة والصرح الاقتصادى الكبير أحمد مرسى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب؛ والذي يتمتع بخبرة كبيرة فى قطاع التأمين وعمل بالعديد من كبرى الشركات، مما ساعده على نجاح تلك التجربة الجديدة, فدخلت "مصر للتأمين التكافلى" السوق فى وقت مزدحم بالمنافسة القوية على كعكة التأمين, إلا أنها

نجحت فى احتلال الصدارة والمرتبة الأولى بينها جميعا.

وقال أحمد مرسى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "مصر للتأمين التكافلى.. ممتلكات- مسئوليات" نحن كشركة جديدة فى سوق التأمين المصرية دائماً ما نركزعلى الانتشار والتوسع الجغرافى؛ والتواجد فى كل مكان لنقوم بواجبنا نحو عملائنا؛ لذلك كل عام نضع خطة لافتتاح فروع جديدة.. فشهد العام الماضى افتتاح فروع "الإسكندرية- مدينة نصر- المنصورة"

وكنا قد افتتحنا فرع المنيا، وهو يعمل حاليا بشكل مبدئى، ولن يفتتح بشكل رسمى, أما بالنسبة لهذا العام فوافق مجلس إدارة الشركة أيضاً فى اجتماعه الأخيرعلى افتتاح ثلاثة فروع ." طنطا ـ مصر الجديدة ـ منطقة قناة السويس " .

وعن رؤيته لمستقبل قطاع التأمين فى مصر وتوقعاته المستقبليه للسوق خلال الفترة القادمة, أوضح مرسى أن قطاع التأمين شهد العديد من التطورات التى تساعده على النمو الجيد وزيادة مساهمته فى الناتج القومى للدولة؛ منها على سبيل تأسيس مجمعة التأمين الإجبارى على السيارات.

وتابع: ننتظر إصدار تشريع قانون التأمين الجديد الشامل والذى يضم فى بنوده قطاعات عديدة مثل صناديق التأمين الخاصة والمجمعات والتأمين متناهى الصغر وقطاع الرعاية الصحية وقانون التأمين التكافلى, كل ذلك يضخ حجم أقساط جديدة؛ يضاف إلى الناتج الإجمالى لأقساط القطاع، وبالتالى هناك انتعاشة قوية منتظرة فى قطاع التأمين المصرية.

المصرف المتحد يحصل على موافقة المركزى لطرح وثيقة تأمين لغير القادرين

أشرف القاضى

كتب: وليد السيد

قال أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، إن المصرف حصل على موافقة من البنك المركزي لطرح منتج عبارة عن وثيقة للتأمين على الحياة لمدة عام لغير القادرين بقيمة ٦٠ جنيهًا، سيتم طرحها عبر المحفظة الإلكترونية للبنك، وذلك بالتعاون مع شركة مصر للتأمين التكافلي .

وأوضح أن المنتج يأتي كجزء من الشراكة مع "مصر للتأمين التكافلي"، لافتًا إلى أنه لم يتم الحصول على موافقة البنك المركزي المتعلقة بطرح خدمات التأمين البنكي لشركة مصر للتأمين التكافلي عبر فروع البنك .

والوثيقه خاصة بتأمين متناهي الصغر

وأضاف القاضى أن الوثيقة خاصة بالعمالة غير المنتظمة أو الموسمية من فلاحين وصيادين، وعمال وسائقين وغير ذلك.

ولفت إلى أن عدد المشتركين المستهدفين في التحالف مليون مشترك على الأقل في المرحلة الأولى

من العدد الخاص بالعمالة المستهدفة، والتي تبلغ نحو ٣٠ مليون مشترك

يذكر أن الوثيقه تغطي الوفاة والعجز الكامل بقيمة ١٠٠٠٠٠ جنيه والعجز الجزئي ومصاريف طبية ٥٠٠٠ جنيه.

وكذلك أجهزة تعويضية ٣٠٠٠ جنيه ومصاريف جنازة ٣٠٠٠ جنيه.

رئيس شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى فى حواره لـ"البوصلة" :

الاضطراب السياسى بالمنطقة العربية يؤثر سلبًا على أسواق المال

قال محمد عبدالسلام، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي، إن الأوضاع السياسية المضطربة بالمنطقة العربية تؤثر سلبًا على أسواق المال العربية، حيث أن عامل الأمان محور أساسي في اختيار السوق المرجح من قبل المستثمرين للعمل.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي في تصريحات لـ"البوصلـــة"، أنه حال ما تهدأ الأوضاع السياسية، بلا شك سيُقبل المستثمر على المنطقة خاصة مع تحسن الظروف المالية واستقرار أسواقها، وإلى نص الحوار..

■ ما أبرز التحديات التي تواجهها الأسواق الناشئة؟

■ ■ تتأثر الأسواق الناشئة بالعديد من التحديات، فالبورصات مكتملة النمو تحاول الوصول للاستحواذ على المستثمر؛ ولكن قد لا يتوافر عامل الأمـان في الكثير من هذه الأسـواق، فأسواقنا العربية وسوق المال المصرية مليئة بالفرص الجيدة للاستثمار، بالإضافة إلى أن القيم السوقية للعديد من الأوراق المالية أقل من القيم الحقيقة التي يجب أن يتم التداول بها، الأمر الذي سيحدث رواجا وانتعاشا في المستقبل.

■ ما النتائج المتوقعة بعد تنفيذ الطروحات المرتقبة؟

■ ■ من المتوقع، بعد تنفيذ الطروحات أن تجذب السوق أحجاما كبيرة من الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية، مؤديًا ذلك إلى تحسين الأداء العام لسوق المال ورفع معدلات السيولة، محققًا أحجام أكبر من التداولات.

البورصات مكتملة النمو تسعى للاستحواذ على المستثمرين رُغم نسب المخاطرة.. والأسواق المحلية ستقدم البدائل

لن تعمل البورصة بدون وجود إيداع مركزى قوى يسهم فى رفع المستوى العام

سوق المال المصرية مليئة بالفرص الجيدة للاستثمار

قرار الربط الإلكترونى بين المملكة العربية السعودية و"إتيدا" يوفر للمستثمر سهولة الانتقال

■ ما مدى الترابط بين شركات الإيداع المركزي أفريقيًا وعربيًا؟

■ ■ نحن كشركة رائدة في مجال الإيداع المركزي والمقاصة والتسوية، لدينا دور حيوي سـواء في اتحاد البورصات العربية أو في منظمة شركات الإيـداع والقيد المركزي لدول أفريقيا والشرق الأوسط (أميدا) AMEDA، فنحن مرتبطين بما يقرب من ٦ شركات إيداع مركزي في الدول العربية وحوالي ٥ في أفريقيا.

■ هل تـرى ضـرورة للدمج بين البورصات والمقاصات؟

■ ■ لن تعمل البورصة بدون وجود إيـداع مركزي قوي يسهم فى رفع المستوى العام، بما يحقق زيادة لمستوى السيولة في السوق وسرعة لدوران الورقة المالية بعد انتقال ملكيتها، فلابد من دمج البورصة والإيداع المركزي، كما يجب الربط بين شركات الإيداع المركزي؛ سواء بالمنطقة العربية أو في أفريقيا بشكل أكبر.

■ ماذا عن الربط الإلكتروني بيم مصر والمملكة العربية السعودية؟

■ ■ هناك حركة لـلأوراق المالية أسواق المنطقة، ولابد من أن يتوافر لذلك شركات إيداع ومقاصة تستطيع أن تربط الأوراق المالية لحظيًا حال رغبة العميل في التحويل من سوق لأخرى، ويتم التوقيع الإلكتروني عبر الموافقة الموقعة بين الدولتين، حيث قررت المملكة العربية السعودية وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إتيدا" الربط، حيث يستطيع من يمتلك التوقيع الإلكتروني المصري استخدامه بالمملكة العربية السعودية أو العكس، فالمستثمر السعودي والذي صدر بحقه توقيعًا إلكترونيًا من السعودية يستطيع استخدامه في مصر؛ وهذا مهم جدًا من حيث السهولة والسرعة.

■ هل تقوم مصر للمقاصة بهذ الدور في الوقت الراهن؟

■ ■ نعم، تلعب مصر للمقاصة هذا الدور؛ ولكن حال إنشاء تلك الشركة المختصة بالأمر ستؤول إليها السندات المتوفرة، والتي ستساعد بدورها البورصة في التداول.

■ ما خطط الربط في المستقبل؟

■ ■ تم الاتفاق خلال الاجتماعات المنعقدة باللجنة العامة للاتحاد؛ على أن يكون هناك تفعيلاً للربط بين البورصات، ففي المنظمة الأفرقية للبورصات تم الاتفاق على الربط بين ٧ بورصات وشركات الإيداع المركزي، إلى جانب تفعيل الربط بين الأسواق وبعضها.

■ هل ستشهد الفترة المقبلة تكرارًا لإنشاء بورصة عربية موحدة؟

■ ■ نعم، ستشهد المرحلة المقبلة سعيًا لإنشاء بورصة عربية موحدة، كما حدث فى الماضي ولابد من دعم الخطوة لتوفير الآليات الداعمة لتحسين أداء أسواق المال العربية وتعزيز تنافسيتها مع البورصات العالمية.

■ حوار ـ أحمـــد عمر

٢,٨٣١مليار جنيه ايرادات مستهدفة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع للعام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

عقدت الجمعية العامة لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري أحدى الشركات القابضة التابعة لوزارة قطاع الاعمال العام لمناقشة مشروعات الموازنـة التقديرية عن العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠يوم الخميس الموافق ٤ / ٤ /٢٠١٩ بمقر الشركة القابضـة بالاسكندريـــةبرئاسة (السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمى عبد القادر) " رئيس الجمعيه العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري "حيث تقدمت الشركة بخطط مالية واستثمارية طموحة تستهدف تحقيقها خلال العام المقبل وقد تم مناقشة الموازنة التخطيطيةمن السادة أعضاء الجمعيه العامة لتلك الشركة وفى حضور السادة أعضاء ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتم اعتماد هذه الموازنة فى تلك الاجتماعات على النحو الـتـالى :

- تستهدف الشركة تداول عدد٨٩٠ ألف حاوية خلال عام الموازنة حيث تم تقدير إيرادات النشاط الاساسى للشركة بنحو ٢,٨٣١ مليار جنيه بنسبة نمو متوقع للعام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ٤,٤ ٪ على الرغم من استقطاع حوالى ٤٠٠ متر من رصيف حاويات ميناء الدخيلة لأعمال التدعيم والتعميق بالمرحلة الاولى من أعمال تعميق وتدعيم الرصيف لأستقبال سفن الحاويات من الجيل الرابع ... وتستهدف صافى ربح مبلغ ١,٨ مليار جنيهاً
- كما تستهدف شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع خطط استثمارية بمبلغ ١٧٣,٤ مليون جنيه .... منها مبلغ ٩٤,٣ مليون جنيه بمحطةحاويات الاسكندريةومبلغ ٧٩,١ مليون جنيه بمحطة حاويات الدخيلة
وهى تشمل شراء عدد (٤) أوناش تلسكوبى ومنظومةTOS بالاضافة الى رفع كفاءة أوناش الساحه .
كما تجدر الاشارة بأن تكلفة تدعيم وتعميق رصيف ٩٦ بميناء الدخيلة للمرحلة الاولى والثانية تبلغ حوالى ٥٥٠ مليون جنيه .

"الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع":

وصول ٣ أوناش جديدة لتحميل الحاويات الفارغة

كتبت: آية حسن

وفقاً للخطة الاستثمارية المعتمدة لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ وصل إلى محطـة حاويـات الاسكندرية إحدى الشركات التابعـــة للشركـــة القابضـة للنقل البحـــرى والبـرى التابـعه لـــوزارة قطـــاع الاعمـال العـام

يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/ ٤ /٢٠١٩

عدد ٣ ونش تحميل حاويات فارغة

empty container handler

طراز SMV5/6ECC90

بتكلفة إستثماريةقدرها ١٦,٥ مليون جنيه مصرى (ستة عشر ونصف مليون جنيه مصرى) من شركة كونى كرينز السويدية ليصبح إجمالى عدد أوناش تحميل حاويات فارغه بمحطة الاسكندرية (١١)

و إجمالى عدد عدد أوناش تحميل حاويات فارغه بمحطة الدخيـلة (٨)

وهذه الاوناش تعمل على زيادة كفاءة التـــداول ورفـع معـدلات الاداء

عضو مجلس الإدارة التنفيذى لشركة "الشروق" للوساطة:

لقاء رئيس الوزراء بأطراف منظومة سوق المال يدعم رسم خطة تطوير البورصة

"الشروق" تستعد لزيادة رأسمالها وافتتاح فروع جديدة خلال العام الحالى

كتب: عبدالله محمد

توقع محمد ممدوح الماوي، عضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة "الشروق" للوساطة فى الأوراق المالية، أن البورصة المصرية ستكون أول المستفيدين من التعافي الذي يشهده الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة، مشيداً بالاجتماع الذي عقده الدكتور مصطفي مدبولي رئيس الوزراء مع قيادات سوق المال المصرية لبحث سبل وآليات تنشيط سوق الأوراق المالية لتستمر في القيام بدورها كداعم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لافتا إلى أن ذلك الاجتماع الذي حضرته وزراء المجموعة الاقتصادية وأطراف السوق سوف يساعد على رسم خطة واضحة المعالم للبورصة المصرية والدور المنوط بها تنفيذه خلال الفترة المقبلة.

وأكد ضرورة تذليل العقبات التي تحول دون تنمية سوق الأوراق المالية، حيث أبدت كل الأطراف الحكومية التي حضرت الاجتماع مرونة كبيرة في دعم أسواق المال.

وشدد على أهمية زيادة كفاءة سوق المال، من خلال تخفيض تكلفة المعاملات، وكذلك العمل على تسريع وتيرة برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات الحكومية عبر البورصة" برنامج الطروحات الحكومية"

وهو ما سيترجم على الفور على شاشات البورصة، موضحا أن الاقتصاد المصري بدأ يستعيد توازنه بعد سنوات طويلة من التخبط والتعثر، معتبرا أن الفترة الآنية لاقتصاد هى فترة نقاهة ما بعد الجراحة الدقيقة التى شهدها، نتيجة حزمة الإصلاحات الشاملة، والتى ساهمت فى تدفق الأموال الأجنبية، مما أعاد الثقة به، مقارنة بسنوات سابقة، اتسمت بالغموض والضبابية.

وأضاف الماوي أن الأسعار الحالية للأسهم لن تتكرر، معتبرا أن الوقت الحالي يعد فرصة ذهبية لإعادة تكوين مراكز مالية جديدة، منوها بأن قطاعات السياحة والعقارات من أهم القطاعات بالبورصة المصرية التي تنتظرها معدلات نمو عالية مستقبلاً، وشدد على أهمية تحرير سعر الصرف فى جذب الاستثمارات، وتحقيق نمو فى الاحتياطى النقدى، وقفزته من ١١ مليار دولار إلى ٤٦ مليار دولار، بعدما وصل المشهد إلى منطقة الخطر، ما انعكس إيجابا على المشهد، فى ظل تصنيف المؤسسات الأجنبية للاقتصاد، بالاستقرار، والنظرة المستقبلية الإيجابية.

كما اعتبر أن النظرة الإيجابية والتقارير الصادرة عن كبريات المؤسسات المالية العالمية مثل "موديز" و"فيتش" و"مورجان ستانلي"، والتي أشادت بالاقتصاد المصري وقدرته على امتصاص الأزمات، يعد أبلغ دليل على أننا نمضي قدما فى الطريق الصحيح، وأضاف أن فاتورة الإصلاح الاقتصادي تحملها رجل الشارع الذي أصبح ضحية عدم التوعية، بما شهده على مدى ٦٠ عاما، من تخبط، وارتباك فى السياسات، التى أضرت بالمواطن، حيث تعاملت الحكومات السابقة طوال تلك السنوات بمنطق المسكنات، والاستعانة باستراتيجية الاقتراض، ودعم السلع.

وأكد أنه من الضروري تعامل الحكومة بمؤشر الثقة، للمستثمرين، والذى يساعد على ضخ أموال وتدفقات نقدية مثلما تم فى طرح الشرقية للدخان والذى سمح للمستثمرين الأجانب الدخول وضخ أموالهم فى شريان الاقتصاد والعمل على التوسع وتوفير فرص عمل.

وحول الاستراتيجية التوسعية لشركة الشروق خلال الفترة القادمة لفت إلى أنها قائمة على ٤ محاور قادرة على تحقيق النجاح للشركة تتمثل فى زيادة رأس مال الشركة إلى ١٥ مليون جنيه، والعمل على زيادة إجمالى فروع الشركة إلى ٧ فروع، بإضافة ٤ فروع جديدة بعدد من محافظات الدلتا والصعيد، ومدن القناة، وكذلك زيادة قاعدة عملاء الشركة سواء المؤسسات أو الأفراد؛ فضلا على حرصنا فى العمل على تدريب وتنمية كوادر الشركة بصورة مستمرة.

وزارة قطاع الاعمال العام
الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى

شركة الأسكندريه لتداول الحاويات و البضائع

	محطة الأسكندريه	محطة الدخيله
أوناش رصيف بوست بانامكس	٤	٥
أوناش رصيف سوبر بوست بانامكس	–	٦
أوناش ساحه R.T.G	١١	١٨
أوناش تحميل حاويات مملوء	١٨	١٧
جرارات	٤٠	٤٤
عدد وصلات حاويات الثلاجة	١٠٥٠	١٥٠٠
طول الرصيف	٥٣١ م	١٠٤٠ م
الغاطس	١٢ م	١٢-١٦م*

يجرى حالياً مشروع زيادة عمق المياه فى محطة الدخيلة للوصول إلى ١٦ متر
تعتبر شركة الأسكندرية لتداول الحاويات والبضائع الرائدة فى مجال تداول الحاويات والبضائع فى الموانىء المصرية وتقوم بخدمات التداول لحاويات التجارة الخارجية وتجارة الترانزيت فى كل من محطة الأسكندرية ومحطة الدخيلة داخل المنطقة الجمركية

المركز الرئيسى للشركه / ميناء الاسكندريه - محطة الاسكندريه لتداول الحاويات و البضائع -رصيف ٤٩/٥٤
ت/ ٠٠٢٠٣٤٨٠٠٦٣٣ - ٠٠٢٠٣ ٤٨٠٠٦٣٤ فاكس/ ٠٠٢٠٣٤٨٦٢١٢٤
WWW.ALEXCONT.COM
E-Mail alexcont@alexcont.com

رئيس مجموعة SSG للاستثمار والتنمية لـ"البوصلة":

تعدد الجهات التشريعية أصاب الحركة الاقتصادية بـ"التخَمَة"

قال الدكتور صابر أبوخضرة، رئيس مجلس إدارة مجموعة SSG للاستثمار والتنمية والتعليم، إن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الدول العربية يختلف كثيرًا عن الدول المتقدمة تحديدًا في هذا الاتجاه، فتفتقر المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى الكثير من الدعم الفني والمالي والسوقي، كما أنه يواجه منافسة شرسة من جانب الشركات المحتكرة، بالإضافة إلى آليات الفساد المنتشرة في الإجراءات والعلاقات.

وأوضح رئيس مجلس إدارة مجموعة SSG للاستثمار والتنمية والتعليم من خلال حوار لـ"البوصلـــة"، أن هناك ضرورة لمعالجة مشكلات الاقتصاد غير الرسمي، والذي قد يصل إلى ٨٠٪ من حجم الحراك الاقتصادي في مصر؛ مشددًا على أن دراسات الجدوى تعد أحد أهم الأولويات للتنمية الاقتصادية، وإلى نص الحوار..

■ بداية.. هل استطاعت البورصة المصرية الخروج من أزمة الأسواق الناشئة؟

■■ نحن في مرحلة تغيير؛ وتعلمنا أنه طالما أن هناك تغيير فلا نحكم على المرحلة؛ ولكن نحكم على المتغيرات، كي تتحول المتغيرات إلى الشكل الإيجابي، فالأسواق الناشئة والوضع الاقتصادي والدين العام الداخلي والخارجي؛ كل هذا مربك للغاية؛ ولا نستطيع أن نصدر حكمًا، لذلك لابد من مراجعة النتائج التي تم تحقيقها في مختلف القطاعات خلال الفترات الأخيرة.

■ كيف نرفع من جاذبية الاستثمار في أوراق المال.. برأيك؟

■■ عبر تطبيق معايير الحوكمة وتداول صحيح للمعلومات ومراعاة عمليات الإفصاح بشكل عام للوقوف على الأخطاء، وتوعية المستثمرين بالبورصة، وآليات التعامل فيها، وأنها ليست مجرد أوراق وإجراءات، مع ضرورة توحيد الجهات التشريعية في البورصة، للحد من كثرة القرارات والتي كان لها دورًا كبيرًا في إصابتها بـ"التخمة"، ومن ثم يتحول الاستثمار في البورصة كأحد أبرز الوجهات الاستثمارية محليًا، وعلى المستوى الإقليمي.

■ ماذا عن الاستثمار الخاص، وكيفية دعمه؟

■■ (محدودية العائد) أحد أبرز عراقيل الاستثمار في المستوى الخاص، ويمثل التشارك عبر إقامة منظومة متكاملة من المشروعات الصغيرة أقرب الطرق لدعم هذا النوع الاستثماري.

■ ومتى تخسر تلك المنظومة؟

■■ تخسر تلك المشروعات مع غياب ثقافة المشاركة والقيم الخاصة بها والصراع على الأدوار.

■ ماذا عن توقعاتك لسعر الفائدة خلال الفترة المقبلة؟

■■ قد يتعذر تخفيض سعر الفائدة في الوقت الراهن، فهناك تخوفات من جانب المستثمرين بنتائج تقليل الفائدة وتأثيره على نسب التضخم، ويتعين علينا العمل على تجهيز البورصة وإعدادها بحيث تكون قاطرة للتنمية، فالاعتماد على القطاع العقاري لقيادة مرحلة النمو قد تكون استمراريته مهددة، لكون القطاع يعاني من محدودية العائد، واحتواء العمل

المشروعات الصغيرة تفتقر إلى الدعم الفنى والمالى والسوقى

(محدودية العائد) أبرز عراقيل الاستثمار الخاص.. وثقافة التشارك أحد الحلول

٨٠٪ من حجم الحراك الاقتصادى.. "غير رسمى"

الصناعة والزراعة والبحث العلمى والابتكار.. أهم ركائز التنمية الحقيقية للدول

الاستثماري يمثل الهدف الأبرز من إقامة وحدة عقارية، بما يحقق قيمة كبيرة، فالصناعة والزراعة والبحث العلمي والابتكار تمثل الركائز الأساسية لتحقيق تنمية حقيقية لأي دولة.

■ كيف نقلص حجم سيطرة القطاعات عالمية التسعير على القطاعات الاقتصادية المملوكة للشعب؟

■■ الوضع الاقتصادي الراهن والتحديات العالمية المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط؛ تستدعي العمل على تقليص حجم سيطرة القطاعات الاقتصادية؛ والتي تخضع في سياستها التسعيرية للمعايير العالمية كالبترول والغاز؛ على القطاعات الاقتصادية المملوكة للشعب باعتبارها المقياس الأول لمستوى تقدم الدول عالميًا، حيث إن قطاع الوقود الأحفوري محكومًا وليس حاكمًا، وينعكس ذلك علينا ولكن العمل في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والتصدير تعد بادرة قوية لإدارة البورصة حال البدء في التنفيذ لينعكس ذلك على السوق؛ فسوق المال دائمًا يمثل مرآة ورؤية مسبقة للاقتصاد.

■ فيما يخص مجموعة SSG.. ماذا عن الخدمات التي تقدمونها؟

■■ نقدم خدماتنا في مجال التعليم، المجال الطبي، الطاقة التقليدية المتجددة، إدارة تكنولوجيا المخلفات، السيارات، المطاعم، الكافيهات، المجال العقاري، النقل والشحن، المواد الغذائية، الاستيراد والتصدير، والتسويق.

وما هي الاستراتيجية العامة والرؤية المنفذة بالمجموعة الاستثمارية؟

تسعى حاضنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى بناء قدرات الشباب من الدارسين والخريجين لامتلاك وتنفيذ المشروعات، والارتقاء بأداء مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة بهذه المشروعات وخدمة المجتمع من أجل المساهمة الجادة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مصر وفق الخطط الوطنية.

■ ماذا عن الرسالة والهدف؟

■■ نقوم بتقديم خدمات تدريبية تطبيقية في مجالات التأهيل المهني والمهارات الإدارية والتقنية لتنمية العناصر البشرية من الطلاب والخريجين للدخول إلى سوق العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المؤسسات الحالية والقائمة سواء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو من القطاع الخاص؛ من خلال تمكينها من كل المعارف والخبرات والعلوم الضرورية لتبقى على اتصال مستمر بأحدث التطورات على الصعيدين العلمي والعملي، وتعزيز التشبيك والتعاون داخل المجتمع المحلي والمجتمع الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ بما يستجيب لاحتياجات التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع المصري.

■ كيف تقدمون الخدمات في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني؟

■■ نقوم باستصلاح وتجهيز الأراضي بالمرافق الأساسية التى تجعلها قابلة للاستزراع، بالإضافة إلى الأراضى المستصلحة (أقل من عشرين ألف فدان)، وتربية جميع أنواع الحيوانات؛ وإنتاج السلالات أو الألبان أو التسمين أو اللحوم، وكذلك جميع أنواع الطيور؛ سواء كان لإنتاج السلالات أو التفريخ أو إنتاج البيض أو التسمين أو اللحوم، وإقامة المزارع السمكية و كذا صيد الأسماك، وتطبيقات الهندسة الوراثية فى المجالات النباتية والحيوانية.

■ حوار : أحمـــد عمـــر

رئيس الوزراء يبحث مع قيادات سوق المال سبل تنشيط البورصة

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا لبحث سبل وآليات تنشيط سوق الأوراق المالية لتستمر في القيام بدورها كداعم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلـــك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، وهشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، وأحمد كوجك، نائب وزير المالية، ومحمد فريد، رئيس البورصة المصرية، وكذا نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية.

وقال المستشار نادر سعد، المتحدث الرسمى باسم مجلس الـــوزراء: تناول الاجتماع آخر المستجدات والتطورات التي طرأت على أداء البورصة المصرية، وبحث مدى إمكانية تذليل العقبات التي تحول دون تنمية سوق الأوراق المالية، حيث أبدت كافة الأطراف الحكومية التي حضرت الاجتماع مرونة كبيرة في دعم أسواق المال.

ومن ناحية اخري تواصل الجمعية المصرية للأوراق المالية «ecma» جهودها للتوصل مع وزارة المالية إلى أحد البدائل المناسبة التى تتلاءم مع سوق الأوراق المالية، فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على التعاملات بالبورصة.

وتم مؤخرا إلغاء تطبيق الزيادة الثالثة على ضريبة الدمغة على تعاملات البيع والشراء، بحيث تظل ثابتة عند مستواها الحالى عند سعر ١,٥ فى الألف،

قال محمد ماهر رئيس مجلس إدارة الجمعية إن الجمعية بالتنسيق مع أطراف سوق المال تسعى إلى إيجاد حلول مع الحكومة، بهدف بحث مدى إمكانية إلغاء ضريبية الدمغة، وبحث بدائل مناسبة، تساعد فى الحفاظ على صناعة سوق المال، ومنها ضريبة الأرباح الرأسمالية، بحيث تتولى شركة مصر للمقاصة خصم الضريبة، وتوريدها إلى مصلحة الضرائب.

وسط مراقبة من جهاز الاتصالات "لمنع حرق الأسعار"..

"شركات المحمول" تستعرض قوتها مع حملات وعروض "شهررمضان" .. واعدةً عملائها بمنافسة شرسة وعروض مميزة على مدى أيامه

خالد-حجازى

عادل حامد

مصطفى عبد الواحد

كتب ـ حمادة على

تفرض شركات المحمول الأربعة العاملة بالسوق المصرية، حالة من السرية على عروضها الترويجية المقرر إطلاقها خلال شهر رمضان الكريم، وسط حالة من الترقب للجمهور بسوق الاتصالات، فدائما ما تشتد المنافسة بين المشغلين لخدمات المحمول طوال العام وخلال شهر رمضان بشكل خاص، من أجل الحفاظ على مشتركيهم وجذب مشتركين جدد.

وتحرص شركات المحمول خلال شهر رمضان على تقديم أفضل العروض؛ سواء على مستوى خدمة البيانات أو الصوت لتلبية متطلبات عملائهم، من خلال الاستعانة بأشهر الشخصيات الفنية والاستعراضية، وهو ما أكده مسئولو هذه الشركات، رافضين الكشف عن ملامح حملاتهم الترويجية حتى إطلاقها مع هلال رمضان "بحسب تصريحاتهم " لـ "البوصلة".

وترتفع ميزانيات شركات المحمول التسويقية المخصصة لحملاتها الإعلانية خلال شهر رمضان عن باقي فترات العام، حيث عادة ما يتم تخصيص نحو نصف ميزانية التسويق في بعض شركات المحمول لإعلانات رمضان فقط، خاصة أن حوالي ٣٠٪ من الإيرادات الخاصة بتلك النوعية من الشركات ، تكون في رمضان.

وتتراوح تكلفة الحملة الإعلانية التي تتكبدها شركة الاتصالات، ما بين ١٥ و ٣٠ مليون جنيه، وذلك بخلاف تكلفة البث التليفزيوني الخاص بها؛ وفقا لمصادر مطلعة بإحدى الشركات الأربعة.

وقال خالد حجازى الرئيس التنفيذى للقطاع المؤسسي بشركة اتصالات ـ مصر ، إن شركته بصدد الانتهاء من التجهيز الكامل لحملتها الإعلانية والترويجية المنتظر إطلاقها خلال شهر رمضان المبارك، موضحا أنها تحمل مجموعة من العروض المميزة المقرر طرحها أمام عملائها على مدى أيام الشهر الكريم، رافضا الإفصاح عنها إلا مع خروج هلال رمضان "بحسب قوله".

وأكد أن شركة اتصالات تسعى دائما لإرضاء متطلبات عملائها، من خلال تقديم أفضل العروض والخدمات التى تتميز بها بين منافسيها فى السوق، وهو ما يتوقع أن تحققه الشركة بعروضها المرتقب طرحها خلال أيام قليلة.

فيما أعلنت الشركة المصرية للاتصالات " WE " عن أحدث عروضها خلال شهر رمضان المبارك، والتى تتميز بخصومات قوية لعملائها الجدد على العروض المختلفة التى تطرحها فى شهر رمضان.

وأوضحت الشركة أن تلك العروض الجديدة، ستتناسب مع الاحتياجات المختلفة لعملاءWE ، مؤكدة سعيها الدائم نحو حصول عملائها على أفضل الخدمات بأعلى مستوى من الجودة وبأسعار مناسبة تواكب متطلباتهم المستقبلية واهتماماتهم المتطورة، واستكمالاً لخطتها الطموحة نحو تحقيق طفرة حقيقية لخدمات البيانات والصوت بعد تحولها لمشغل متكامل وحصولها على رخص الجيل الرابع، والتي يستحقها عملاؤها.

وأوضح المهندس عادل حامد الرئيس التنفيذي لشركة WE أن الشركة تحرص كل عام خلال شهر رمضان المبارك على تقديم عروض جذابة وخدمات جديدة تلبى كافة احتياجات عملائها من الشرائح المختلفة، بهدف تحقيق مزيد من رضاء العملاء الحاليين وتشجيع العملاء الجدد على الانضمام لشبكتها.

مكملا أن هذا العام قررت الشركة أن تشارك عملائها احتفالاتهم بشهر رمضان المبارك، وتقدم لهم باقات متنوعة بخصومات كبيرة تتيح لهم تجربة أكثر تميزا على شبكة المصرية للاتصالات.

وفى السياق ذاته أكد مصدر مسئول بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، أن الجهاز يراقب عروض شركات الاتصالات الخاصة بشهر رمضان وملاءمتها للإعلانات الترويجية، لافتا إلى أنه يبحث مع جميع المشغلين عروضا ترويجية تلبى مطالب العملاء فى رمضان وتكون واضحة للمستخدمين.

وأوضح المصدر أن الأمر يشمل جميع المشغلين؛ حيث تكون بعض الإعلانات الدعائية غير واضحة للمستخدمين، وهناك شكاوى من بعض المستخدمين فى هذا الاتجاه الأعوام السابقة، وتم تعديل بعض العروض وتوضيحها للعملاء، لافتا إلى أن الجهاز يتدخل فى حال ما تسببت بعض عروض فى حرق الأسعار؛ أو ما كانت غير واضحة للمستخدمين.

هذا ودائما ما تطلق بعض الشركات خدمات شبه مجانية أو منخفضة السعر فى نهار رمضان مستغلين عدم وجود كثافة للمكالمات أو ضغط على الشبكة فى تلك الفترة، كما تستعين بكبار النجوم والفنانين ولاعبى الكرة فى حملاتهم الترويجية، كما تلجأ بعض الشركات لأسلوب دعاية مضادة ضد الشركات الأخرى.

والتزمت شركات المحمول المنافسة الأخـرى الصمت فى الإجابة على ما ستقدمه من عـروض، إلا أنها وعدت بمفاجأة مستخدميها من طرح أفضل العروض والخدمات المميزة والكبيرة، التى ستفي بمتطلباتهم واحتياجاتهم خلال أيام وليالي شهر رمضان الكريم.

وتتباين أعداد المشتركين من شهر إلى آخر، حيث انخفضت فى الربع الأخير من عام ٢٠١٨ لنحو ٩٣,٥ مليون مشترك للمحمول من ١٠٠ مليون مشترك سجلتها مع مطلع نفس العام إضافة لنحوأكثر من ٥٠ مليون مستخدم للإنترنت ما بين الإنترنت الأرضى والمحمول، لكن أغلب الخبراء فى السوق المصرية، مازالوا يؤكدون أن خدمات الداتا بدأت تستحوذ على نسبة أكبر من السابق مع دخول خدمات الجيل الرابع وتزايد مواقع السوشيال ميديا؛ بجانب الخدمات الصوتية التى مازالت تستحوذ على نصيب الأسد، لتظل الأكثر استخداما فى السوق المصرية.

قطاعان جديدان بـ"اى فاينانس" لمواكبة التطورات التكنولوجية ولزيادة الاستثمارات

حقق قطاع الموارد البشرية بشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "اي فاينانس"، طفرة بما يتماشى مع الخطط المستقبلية المرجوة؛ وذلك من خلال إعادة هيكلة الخريطة التنظيمية للمؤسسة؛ من خلال التركيز على التنسيق ما بين هياكل الشركة وأنظمتها وآليات العمل من أجل تحقيق المقاصد الاستراتيجية المرجوة والاستفادة القصوى من التكنولوجيا والكوادر الفنية التى تعتبر من أهم عناصر البنية التكنولوجية..

كما تم استحداث قطاع جديد "ديجيتال ترانسفورميشن"، لمواكبة التطورات التكنولوجية، والاستخدام الأمثل للبنية التحتية التكنولوجية، الذى يساهم بدوره فى دمج وتكامل البرامج الخاصة بالشركة للعمل على زيادة كفاءة الأداء والجاهزية المستدامة لتسهيل سرعة اتخاذ القرارات وتعزيز التواصل بين الإدارات المختلفة لتحقيق أهداف الشركة وتوضيح مسئوليات كل قطاع.

كما تم استحداث قطاع آخر "قطاع الاستثمار"، واالذى يساهم بدوره فى إعداد الخطط الاستثمارية طويلة وقصيرة الأجل للشركة وتأثيرها المالى على المشروعات الجديدة وحساب العائد على الاستثمار منها واستغلال البنية التحتية لخدمة تلك المشروعات وذلك إما بدراسة الدخول فى مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمة، لزيادة أرباح الشركة وضمان عوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.

وكذلك الاستمرار فى تنمية موارد الشركة ومشروعاتها بما يتلاءم مع حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق عوائد مالية مقبولة بالتزامن مع زيادة فى قيمة رأس المال.

وفى ظل اهتمام الشركة بموظيفها؛ فقد تم الإعلان عن خطط قسم الموارد البشرية للتطوير المتمثلة فى تحديث الوصف الوظيفى وإصدار دليل الكفاءات وإعلان قيم ومبادئ الشركة.

الشركات العقارية تواجه شبح الإفلاس

الدماطى

الديب

فوزى

الفجوة المالية وعدم الكفاءة الفنية.. تحديات تواجه المطورين العقاريين

خبراء: ارتفاع أسعار العقارات لعدم قدرة الشركات على تنفيذ المشروعات

كتب: محمود إسماعيل

وسط مخاوف بين الخبراء والمطورين العقاريين، من ارتفاع أسعار العقارات بسبب النقص فى المعروض، بعد انسحاب المستثمرين؛ وتأخر تسليم المشروعات في الوقت المحدد، لعدم توفر الخبرة والقدرة المالية لبعض شركات التطوير العقاري؛ وهو ما قد يدفعها لمواجهة شبح الإفلاس والخروج من السوق.

وللحفاظ على السوق العقارية المصرية دعا خبراء ومطورون عقاريون، الشركات الصغيرة والمتوسطة للاندماج وتكوين تحالفات لتنفيذ المشروعات؛ حتى لا يتعرضون لمخاطر الإفلاس والفشل في تنفيذ مشروعاتهم.

وشدد الخبراء على أهمية الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، مستفيدين بخبرات الشركات العالمية والكبرى المصرية، مؤكدين أن الشركات الاستثمارية العقارية التي لا تعتمد على معرفة تامة بالقوانين الخاصة بالعقارات، ولا تملك كفاءة مالية لإنهاء المشروعات في الوقت المحدد؛ سواء كانت تابعة للحكومة أو للأفراد، لن تستطيع الاستمرار في السوق.

قال محمد مطاوع، رئيس مجلس إدارة مجموعة MG Developments، إن الشركات التي لا تملك قدرة مالية وكفاءة فنية، ستواجه مشاكل خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠، بسبب الفجوة المالية بين المصروفات والإرادات "cash in_ cash out" على المشروعات، ولن تستطيع الاستمرار في السوق.

ونصح مطاوع المطورين، بتحري الدقة في اختيار المشروع وتحديد حجم رأس المال المطلوب، لمواجهة تغيرات الأسعار، موضحا أن سوق التطوير العقاري لا يعرف الشركات الكبرى والصغرى، وأول خطوة لنجاح في السوق العقارية تناسب حجم الشركة مع حجم مشروعاتها، لأن حجم الأعمال يتناسب مع شركة، ولا يتناسب مع شركة أخرى، مثل الشركات التي تتخطى مشروعاتها ٢٠٠ مليون، وهناك شركات لا يتعدى ٥٠ مليونا.

وقالت سهر الدماطي، العضو المنتدب لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، إن شروط هيئة المجتمعات العمرانية واضحة لكل منطقة، فقد تم مد طرق بواسطة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وتوصيل المرافق الحيوية من أبراج كهرباء ووصلات مياه؛ كشرط من المستثمرين لتنفيذ المشروعات، وعدم تنفيذ المشروعات في وقتها، تكون قد أخلت بشروط العقد "العقد شريعة المتعاقدين".

وتابعت الدماطي "المستثمر سواء أفراد – شركات"، مخاطبة الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية والجهات الحكومية المختصة، للوصول لحل غير سحب المشروعات، موضحة أن الجهات الحكومية لن تتأخر في تقديم تسهيلات لو لمست جدية من المستثمر، خصوصا أنه تمت موافقة الطرفين على العقد، وتسمى "حيازة هادئة".

وأضافت الدماطي أنه من حق الجهات المسئولة سحب الأراضي من المستثمرين، لأن مدة التنفيذ تتجاوز الثلاث سنوات، ولأن الدولة تتجه لرفع الناتج القومي وخفض البطالة، عبر تنفيذ مشروعات عملاقة ومدن سكنية ومشروعات صغيرة ومتوسطة، منوهة بأنه خلال الإنشاء يتم تشغيل مقاولين الباطن والعمال وجميع المصانع والعمالة المعتمدة على مدخلات الصناعة.

وشددت أنه على المستثمرين والمطورين العقاريين، دخول مشروعات تتناسب مع حجم رأس مال الشركة، خصوصا أن المشروعات على أرض الواقع ضخمة جدا، حيث يتم إنشاء ٥ مدن جديدة بين العاصمة الإدارية الجديدة والتجمع الخامس، بالإضافة إلى مشروعات الإسكان الاجتماعى التي تنفذ في كل محافظات الجمهورية.

و قال هاني الديب، رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير ، أن سوق العقارات شهدت في الفترات الأخيرة ظهور بعض الشركات العقارية غير الجادة وغير المؤهلة للعمل في السوق المصرية.

وحذر المواطنين الراغبين في شراء وحدات سكنية، من بعض شركات التطوير العقاري التي تعمل على جمع دفعات مقدمة من المواطنين عن طريق عرض "ماكيت" فقط للمشروع، دون بناء أية وحدات على الأرض، ودون الحصول على التراخيص اللازمة للمشروع، سواء من هيئة المجتمعات العمرانية أو الإسكان، وهو ما جرمه قانون حماية للمستهلك الجديد باعتباره من أعمال النصب على المواطنين.

ونصح الراغبين في شراء وحدات سكنية، بمعرفة تاريخ الشركة المالكة للمشروع قبل الشراء، ومدى مصداقيتها مع عملائها من خلال متابعة أخبار مشروعاتهم السابقة وتاريخهم في السوق.

وأشاد باستخدام الصناديق الاستثمارية لتمويل القطاع العقاري المطروح خلال الفترة الأخيرة، لافتا إلى أن هناك صندوق هيئة الأوقاف، وصندوق إدارة الأصول العقارية المملوكة للدولة، واللذين يعملان على توفير التمويل اللازم لتلك الأصول سواء من خلال البيع أو إدخال مرافق لإدراج بعض المشروعات.

كما توقع الديب انتعاش سوق العقارات بشكل عام والوحدات السكنية بشكل خاص، بسبب إجازات المصريين بالخارج، وإقبال شهر رمضان والأعياد والإجازات الرسمية.

وكان المركز المصرى للدراسات الاقتصادية قد حذر في دراسة سابقة له من حدوث مشكلة في السوق العقارية، نتيجة الزيادة الضخمة في المعروض من الوحدات وتراجع القدرة الشرائية وتباطؤ البيع في السوق الثانوية، حيث تقتصر عمليات البيع على السوق الأولية، بالإضافة إلى عدم استعلام الشركة أو المطور العقارى على قدرة المشترى على السداد.

وفي هذا السياق قال عبد المجيد جادو، خبير عقاري، إن شركات التطوير والاستثمار العقاري تتأثر بتغير أسعار مدخلات الصناعة، وتتأثر أيضا بشكل ملحوظ بارتفاع أسعار المحروقات، مؤكدا أن التحديات والعوائق متساوية بين الشركات الكبرى والصغرى.

وأضاف جادو، أن درجة التأثر تختلف بين الشركات الكبيرة والمستثمرين الصغار، حيث لا تسطيع الشركات الصغيرة مواجهة التغيرات الطارئة على سوق العقار، ويرجع ذلك لاعتماد الشركات الكبرى على التمويل الضخم ودراسات الجدوى بخلاف الدراسات الهندسية.

مطاوع: تناسب حجم الشركة مع حجم مشروعاتها أول خطوة للنجاح فى السوق العقارية

الدماطى: شروط هيئة المجتمعات العمرانية واضحة للمستثمرين

الديب: توجد شركات بالسوق العقارية غير مؤهلة

جادو: شركات التطوير العقارية تتأثر بتغير أسعار مدخلات الصناعة

سعد الدين: سحب الأراضى من المستثمرين غير القادرين آخر ٢٠١٩

فوزى: قرار سحب المشروعات من اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية وشركة العاصمة الإدرارية

وأضاف أن إقرار قانون التطوير العقاري، للتيسير في استخراج تراخيص الأراضي والمباني، في خطوة للتسهيل على المستثمرين العقاريين، ما يساعد على بقاء الشركات الصغيرة وجذب مستثمرين جدد وحماية المستهلك.

وأكد جادو أنه على المطورين العقاريين أن يطوروا من خبراتهم، باتباع خطوات الكبار، والاعتماد على مهندسين معماريين متخصصين، لديهم الخبرة فى إنشاء عقار بأقل تكلفة وأفضل إنتاج عقاري استثماري لمتوسطي ومحدودي الدخل، يحقق عائدا على المطور "المستثمر"، للبيع بسعر السوق دون زيادة "بسعر تكلفة الإنشاء".

وتوقع جادو ارتفاع في أسعار العقار خلال الشهور المقبلة، نتيجة للتضخم الذي يؤثر على جميع مدخلات الصناعات المختلفة، مضيفا أن السوق المستهدفة الآن هى الإسكان المتوسط، حيث يصل الطلب على الإسكان المتوسط إلى ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في العام، ويجب توفير وحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل.

أما الدولة فتواجه أكبر تحد وهو تنفيذ رؤية" ٢٠٥٢"، لأن نسبة المعمور لا تتعدى ٧٪من المساحة الإجمالية لمصر، خاصة أن الزيادة السكانية كل عام تقدر بحوالى ٢,٥ مليون نسمة، ولمواجهة نسبة الزيادة يجب أن يصل المعمور لـ ١٤ ٪ من المساحة الإجمالية لمصر، وذلك لتحقيق أهداف استراتيجية، وهو ما يعد الهدف القومي الأول للدول

وأشار أسامة سعد الدين، المدير التنفيذى لغرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات، إلى أن كثيرا من شركات التطويرالعقاي ستواجه معوقات في تنفيذ المشروعات المسندة إليها، خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، موضحا أن بعض المستثمرين كانت شهيتهم مفتوحة، وقاموا بشراء أراض استثمارية تتخطى قدرتهم المالية على تنفيذ المشروعات في موعدها المحدد، وسيتم سحب الأراضي من المستثمرين غير القادرين على تنفيذ المشروعات في آخر عام ٢٠١٩ ، بعد إجراء إحصاء للشركات.

وأوضح أنه في حالة تأخر الشركات عن موعد التسليم، تلجأ الشركات للانضمام مع الشركات الكبرى لتنفيذ المشروعات، أو اندماج عدد من الشركات الصغيرة لتنفيذ المشروعات، وتقوم الدولة ممثلة في وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية بشراكة مع المستثمرين والمطورين العقاريين، "الأرض مقابل البناء، وليس مقابل النقود"، في خطوة لتسريع حركة التنمية والمشروعات الضخمة التي تقوم بها الدولة.

وقال فتح فوزي، نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، إن تنفيذ قرار سحب المشروعات من اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية وشركة العاصمة الإدارية، بناء على تقارير وإحصائيات من الهيئة والشركة فقط ، وكذلك تحديد نسبة التنفيذ والإشراف عليها وتسليم المشروعات، مبرزا أهمية عدم السماح للشركات التي لا تمتلك الخبرة الكافية والملاءة المالية والفنية من تنفيذ مشروعات كبرى، لئلا يؤدي ذلك إلى تشويه سمعة القطاع العقاري التي تزايدت عبر العقد الأخير، لافتاً إلى أهمية أن تحرص كل شركة على تنفيذ مشروعات مناسبة لها دون إفراط في التفاؤل، حتى لا تتعرض للإفلاس.

آفاق واعدة للسياحة والاستثمار

المتحف المصرى الكبير والمدن الجديدة يغيران المشهد السياحى فى مصر

معدلات نمو قوية في التدفقات السياحية العربية إلى مصر خلال ٢٠١٩

أكد أحمد يوسف رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي أن القطاع السياحي في مصر يتهيأ لمشهد جديد في غضون السنوات القليلة المقبلة، مع افتتاح المتحف المصري الكبير المتوقع في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠، و الذي يعد أكبر متحف في العالم لحضارة واحدة، والمشروعات السياحية النوعية التي يجرى تنفيذها ضمن المدن الجديدة الجاري تطويرها وخاصة مدينة العلمين الجديدة التي يتوقع أن تغير مشهد السياحة في مصر خلال السنوات الخمس المقبلة، بما ستضمه من منشآت سياحية وفندقية ومدن ترفيهية ومطار وأيضا لما ستتمتع به من بنية تحتية عالمية المستوى، لافتاً إلى وجود طلب كبير من بعض الأسواق على منطقة الساحل الشمالي في مصر وخاصة مدينة العلمين وتحديداً من السوقين الإيطالي والألماني.

وأوضح يوسف في حوار مع" البوصلة" أن مؤشرات أداء القطاع السياحي في مصر جيدة جداً وتعكس تعافياً قوياً في الحركة من مختلف الأسواق وخاصة السوق العربي بوجه عام والخليجي على وجه الخصوص، لافتاً إلى أن كافة المؤشرات تشير إلى نمو متواصل في التدفقات السياحية، متوقعاً موسماً قوياً من الأسواق الخليجية في صيف هذا العام.

وتوقع رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، أن تسجل التدفقات السياحية من الدول العربية إلى مصر معدلات نمو قوية خلال العام الجاري، مؤكداً حرص السياحة المصرية على زيادة الحركة الوافدة من الأسواق الخليجية على وجه الخصوص والتي تشكل نحو ٢٥٪ من حجم السياحة الوافدة إلى مصر.

وقال يوسف أن الفنادق والشركات السياحية المشاركة تحت مظلة الجناح المصري في سوق السفر العربي الذي اختتم فعالياته مؤخراً في دبي، لاقت اقبالاً كبيراً من زوار المعرض الذي يزوره سنوياً اكثر من ٤٠ الف متخصص في قطاع السياحة والسفر، مشيراً إلى أن الطلب الكبير من السوق الإماراتي والخليجي خلال العام الماضي وتوقعات زيادته في الفترة المقبلة، انعكس على المشاركة الكبيرة في دورة هذا العام من المعرض حيث زادت مساحة الجناح المصري بأكثر من ٢٠٠ متر مربع وارتفع عدد الجهات المشاركة من ٤٥ شركة سياحية وفندقاً خلال العام الماضي إلى أكثر من ٥٥ شركة وفندقاً وجهة سياحية، الأمر الذي يؤكد أيضا اهتمام القطاع السياحي في مصر سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص بأهمية هذه الأسواق.

ووفقاً لأحدث تقرير صادر مجلس السياحة والسفر العالمي، فقد شهدت السياحة في مصر شهدت طفرة وانتعاشه في عام ٢٠١٨، حيث كانت الأسرع نمواً بين دول شمال أفريقيا، مقارنة بين قطاع السفر والسياحة في ١٨٥ دولة.

وأوضح التقرير أن جهود الدولة المصرية لتحسين الأوضاع الأمنية أسهمت في زيادة السياحة بمعدل ١٦,٥٪ وهو الأفضل منذ عام ٢٠١٠، كما ساعدت على إعادة جذب السائحين وشركات السياحة الكبرى إلى الوجهات المصرية السياحية المشهورة، لافتاً إلى أن قطاع السياحة في مصر يوفر أكثر من ٢,٥ مليون فرصة عمل، أي ما يعادل ٩,٥٪ من إجمالي عدد الوظائف في مصر، وأن السياحة أسهمت بنسبة ١١,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في العام الماضي، ومن المتوقع أن تزيد مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩.

ويشير يوسف إلى أن البرامج والباقات والحزم التي أعدتها الشركات السياحية والقطاع الخاص في مصر الذي يقود بدوره أكثر من ٩٨٪ من أدوات السياحة المصرية، شهدت ارتفاعاً كبيراً في الطلب من الأسواق الخليجية والعربية، لافتاً إلى قيام الهيئة بالترويج بإطلاق مجموعة من الحملات الترويجية على وسائل التواصل الاجتماعي والمحطات التليفزيونية خلال شهر رمضان تستهدف السياح من الأسواق العربية، مشيراً إلى حرص السياحة المصرية على الاستفادة من أحدث التقنيات في مجال الترويج السياحي، وهو الأمر الذي بدا واضحاً في تصميم الجناح المصري بسوق السفر العربي هذا العام.

وقال يوسف أن ثراء المنتج السياحي في مصر وتنوعه يشكل أحد أبرز مقومات الجذب للسياح من مختلف أنحاء العالم، خاصة وأن مصر تمتلك إلى جانب المنتجات السياحية التقليدية التي تشتهر بها مثل المتاحف والآثار والسياحة الشاطئية وسياحة الغوص، منتجات سياحية أخرى عديدة كسياحة المغامرات التي يتزايد عليها الطلب وكذلك سياحة الاستشفاء وسياحة الرياضات البحرية ومسار العائلة المقدسة، إلى جانب سياحة التسوق.

الأسواق الرئيسية

وأشار رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي إلى أن النمو الملحوظ في معدلات الحركة السياحية إلى مصر عكس التحسن الكبير في التدفقات القادمة من الأسواق التقليدية وخاصة العربية والأوربية، وأيضا الأسواق الجديدة مثل السوق الياباني والصيني والهندي، لافتاً إلى أن تطلع القطاع السياحي في مصر إلى الاستفادة من المقومات الموجودة في العديد من الأسواق الجديدة التي تم الوصول إليها مثل أسواق الصين والهند وأميركا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوربا، مشيراً إلى اطلاق العديد من القوافل السياحية في الأسواق الجديدة بهدف مضاعفة القادمة منها في المستقبل القريب، مع الاحتفاظ بقوة الأسواق التقليدية وخاصة السوق الخليجي الذي يتميز بكون السياح القادمين منه الأطول في الإقامة والأعلى في الإنفاق، يليه السوقين الياباني والأميركي.

■ حوار:
مصطفى عبد العظيم

«الحى الحكومى» بالعاصمة الإدارية فى طريقه للاكتمال

نقل الوزارات بداية ٢٠٢٠.. و نسبة تنفيذ مبنى البرلمان تخطت الـ٧٠٪

كتبت - أسماء لطفي

تتسابق شركات المقاولات للانتهاء من تنفيذ مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة في أسرع وقت، وتنفيذ الجدول الزمني المحدد من قبل وزارة الإسكان والهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

وتعمل شركة العاصمة الإدارية الجديدة، على قدم وساق للانتهاء من تنفيذ الحي الحكومي، حتى تتسنى الفرصة لوزارة الإسكان والهيئة الهندسية للقوات المسلحة للبدء في نقل مبانى الوزارات والجهات الحكومية للعاصمة الإدارية الجديدة فور انتهاء الحي الحكومي.

وفي هذا السياق.. صرح اللواء أحمد زكى عابدين، رئيس شركة العاصمة الإدارية الجديدة، بأن نسب التنفيذ في الحي الحكومي بلغت حوالي ٦٥٪، وسيتم الانتهاء من كل الأعمال خلال هذا العام، لافتا إلى أنه قد يتم البدء في نقل مبانى الوزارات والجهات الحكومية للعاصمة الجديدة بداية عام ٢٠٢٠.

وأوضح أن نسب تنفيذ مشروعات العاصمة الإدارية تختلف من يوم لآخر، نتيجة للجهد الذى تبذله شركات المقاولات، مشيرا إلى أن نسب تنفيذ مبنى البرلمان بالعاصمة الإدارية الجديدة تعدت الـ٧٠٪.

وأوضح أنه سيتم تصميم مبنى برلمان العاصمة الإدارية الجديدة ببصمة معمارية رائعة تمتزج بالأصالة والتاريخ، على مساحة ٣٣ فدانا؛ بما يوزاى ١٣٨ ألف متر مكعب، ويمثل ٣ أضعاف مساحة مبنى مجلس النواب الحالى، ويتكون من جزئين، الجزء الأول عبارة عن مبنى رئيسى يتضمن قاعة رئيسية تسع لنحو ١٠٠٠ شخص، وتصل مساحة هذا الجزء لنحو ٢٠ ألف متر مربع، وسيتضمن مستشفى خاص للأعضاء، ومكتب بريد، ومطبعة، منوها بأن الجزء الثاني من مبنى البرلمان سيضم مجموعة من المبانى الخدمية وكبارى لربط المبانى ببعضها، وسيتضمن كامل لمركز شرطة، ووحدة إسعاف وجراج، ويصل ارتفاع البرلمان لـ٦٥ مترا، وينتهى بقبة رئيسية بقطر ٥٠ مترا مربعا.

وكانت الحكومة المصرية قد أكدت نقل الوزارات للعاصمة الإدارية الجديدة، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، والانتهاء من الحى الحكومى بالكامل خلال ٢٠١٩، لكن الانتقال بعد ٦ أشهر نتيجة لتوصية الرئيس بتهيئة الحياة لمن سينتقلون إليه.

وفقاً لتقرير موقع "ويجو" لحجوزات السفر

مصر الوجهة السياحية الأكثر شعبية للمسافرين من الشرق الأوسط خلال الربع الأول

كتب :مصطفى عبد العظيم

حافظت مصر على المركز الأول باعتبارها الوجهة الدوليّة الأكثر شعبية خلال الربع الأول ٢٠١٩ بالنسبة للمسافرين من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لتقرير وجهات السفر الأبرز لدى المسافرين في منطقة الشرق الأوسط للربع الأول من ٢٠١٩ والصادر عن محرك البحث" ويجو" المتخصص في حجوزات السياحة والسفر، والذي أظهر تصدر القاهرة قائمة التصنيف باعتبارها المدينة الأكثر بحثاً بشكلٍ عام.

ويستند التصنيف النسبي لهذه الوجهات على تحليل البيانات المتعلقة برحلات الطيران ومعدلات إشغال الفنادق، وذلك في ضوء نشاط مستخدمي موقع "ويجو "الذين يقومون بحجز عشرات الملايين من الرحلات كل ثلاثة أشهر.

وقال مأمون حميدان، المدير العام لشركة "ويجو" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والهند أن السياحة المصرية شهدت نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية بفضل عودة الاستقرار، والأسعار التنافسية بالإضافة إلى افتتاح وجهات سياحيّة الجديدة داخل البلاد، لافتاً إلى أن المسافرون إلى مصر يتطلعون بشكلٍ عام إلى الاستمتاع بالشواطئ والمنتجعات الفاخرة، و بالطقس المتميز، ومشاهدة أكبر مجموعة من المواقع التاريخية والمعابد والتحف الأثرية في العالم.

ووفقاً للتقرير فقد جاء في ترتيب الوجهات الأكثر زيارة بعد مصر كل من الهند والمملكة العربية السعودية ودبي، مع العلم أن السعودية ودبي قد تبادلتا المراتب بالمقارنة مع العام الماضي.

مأمون حميدان

من جهة ثانية، تواصل الهند الحفاظ على ترتيبها القريب جداً من وجهات السفر الأبرز لدى المسافرين، وذلك لعدّة أسباب لا تقتصر على السياحة فحسب، بل وتشمل أيضاً الروابط التجارية والمغتربين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يسافرون إلى بلدهم لرؤية عائلاتهم.

وبالتزامن مع اكتساب القطاع السياحي السعودي مزيداً من الزخم والاهتمام في إطار "رؤية ٢٠٣٠" ووسط توقعات بأن يشهد القطاع استثمارات بمليارات الدولارات على مدار العقد المقبل، قد يكون من المثير للاهتمام متابعة حركة المملكة العربية السعودية ضمن قائمة وجهات السفر الأكثر طلباً لدى المسافرين في المنطقة.

وارتفع الطلب على دبي بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوي، واحتفظت بتصنيفها ضمن أهم ٥ وجهات سياحيّة عالمية بالنسبة للمسافرين من الشرق الأوسط؛ ويُعزى ذلك إلى تمتع الإمارة ببنية تحتية على مستوى عالمي، كما تتميز بتبني الابتكارات التقنية وتقديم عروض الضيافة الفاخرة التي تحظى بإقبالٍ واسع لدى المسافرين.

من ناحية أخرى، أحرزت أذربيجان تقدما ملحوظا ضمن قائمة أفضل ٢٥ وجهة عالمية جذباً لمسافري منطقة الشرق الأوسط. حيث تحظى أذربيجان، الواقعة في منطقة آسيا الوسطى، بشعبية لدى المسافرين من الشرق الأوسط بفضل قربها نسبياً من المنطقة وجاذبيتها المميزة في أوساط المسافرين من العرب.

متابعات

محمود العسقلاني

قرار زيادة الأجور ما بين التفاؤل والترقب

الغرف التجارية: لا زيادة فى الأسعار بالتزامن مع قرارات السيسى بزيادة الأجور

وزارة التموين: تفعيل منظومة مراقبة الأسواق.. ونعمل على الحد من ظاهرة التضخم

كتبت: سلوى إبراهيم

أثارت قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال الفترة الأخيرة بزيادة أجور العاملين بالدولة والمعاشات وبتكلفة إجمالية قدرها ٦٠ مليار جنيه؛ بدءًا من موازنة العام المالي الجديد ٢٠١٩/٢٠٢٠ في يوليو المقبل، حالة من التفاؤل والترقب معًا، غير أن الإجراءات الأخيرة أثارت مخاوف بعض المواطنين؛ خاصة ممن يعملون بالقطاع الخاص الذي لم يحظ بنفس الزيادة، محذرين من تداعياتها على أسعار العديد من السلع، وهو الأمر الذي ينذر بموجة غلاء جديدة.

وفي هذا الصدد قال إبراهيم عشماوي، مساعد أول وزير التموين، ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، إن الوزارة معنية بضبط الأسعار، مؤكدا أنهم يعملون على ضخ استثمارات كبيرة في المشروعات التي تقلل التضخم، وتزود المعروض من السلع، وتقلل الوسطاء في منظومة السلع.

وتابع أن الدولة تتبنى استراتيجية جديدة خاصة بالمنظومة الاستهلاكية، موضحا أننا نستهدف تحقيق مصلحة المواطن؛ وضبط الأسواق من خلال لائحة تنفيذية لوضع نصوص القانون في وضع التطبيق على أرض الواقع، ومن يخالف سيتعرض للعقاب.

وأكد الدكتور عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بغرفة القاهرة التجارية، أن زيادة الأسعار لا علاقة لها بارتفاع الأجور، فالمسألة ترجع إلى سياسة العرض والطلب وتوافر المنتج بالأسواق، وفي حالة مخالفة التجار لذلك سيتعرضون للمساءلة القانونية.

فيما لفت عمرو حامد، رئيس شعبة شعبة البقالة بغرفة القاهرة التجارية، إلى أنه من المحتمل أن تكون هناك زيادة طفيفة في الأسعار بعد قرار الرئيس، ولكنها

محمد شرف

لن تؤثر بشكل كبير على مستوى دخل المواطنين، وفي حالة وجود مغالاة من قبل بعض التجار في الأسعار سيتعرضون للمساءلة القانونية.

وقال عطية حماد، رئيس شعبة أصحاب المخابز بغرفة القاهرة التجارية، إن أسعار الخبز ستظل ثابتة في الفترة القادمة، مضيفا أن قرارات الرئيس بشأن ارتفاع الأجور لن تؤثر على الأسعار؛ سواء بالإيجاب أو السلب.

وتابع أنه في حالة حدوث غلاء الأسعار ستكون حالات فردية من قبل بعض التجار، ولا بد من تطبيق أشد العقوبات عليهم؛ لأن هذا الأمر يمس الأمن القومي لمصر ويثير غضب المواطنين.

وأكد أحمد السيد عبد العال، رئيس الشعبة العامة لتجارة الأسماك بالاتحاد العام للغرف التجارية، عدم زيادة أسعار الأسماك خلال الفترة المقبلة، وذلك نتيجة لتوافر الأسماك بشكل كبير في الأسواق، خاصة بعد قرار إلغاء رسم الصادرات، الذي أدى إلى استقرار الأسعار في الأسواق، مشددًا على ضرورة معاقبة التجار المغالين في الأسعار.

ونفى محمد شرف، نائب رئيس شعبة القصابين بغرفة القاهرة التجارية، وجود أية زيادة بأسعار اللحوم خلال الفترة المقبلة؛ قائلًا إنه لا يوجد أي داع لرفع الأسعار في الفترة الحالية نتيجة لتوفر كميات من المعروض؛ بما يتناسب مع احتياجات الأسواق، فارتفاع الأسعار أو انخفاضها يرجع إلى سياسة العرض والطلب وليس أجور المواطنين.

وأشار إلى أنه في حالة وجود زيادة في الأسعار ستكون زيادات طفيفة ليست بالشكل الذي يزعج المستهلك، وستكون حالات فردية من قبل بعض التجار.

وأوضح الدكتور شريف الدمرداش، الخبير الاقتصادي، أنه المعتاد ارتفاع الأسعار مع كل زيادة في الأجور، مما يؤدي إلى عدم شعور المواطنين بتحسن أوضاعهم المعيشية، متابعًا أن هامش الربح عالميًا يتراوح بين ٢٠-٢٥٪ نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الربح وحجم الضريبة المستحقة عليه، بينما محليًا قد يتجاوز الربح ١٠٠٪، خاصة أن جزءا كبيرا من الأرباح لا يخضع للضرائب.

وأردف أنه لكي يشعر المواطن بتحسن في أحواله المعيشية يحتاج إلى زيادة دخله سنويًا ١٥٪ بما يتناسب مع الارتفاع في الأسعار لاسيما أن معدل التضخم رغم انخفاضه إلى ١٣,٩٪ حاليًا إلا أنه لازال مرتفعًا عن نظيره في المجتمعات المستقرة، والتي يتراوح بين ٢-٣٪ فقط..

ومن جانبه أكد محمود العسقلاني، رئيس جمعية مواطنون ضد الغلاء، أن الحديث عن نتائج قرارات الرئيس السيسي بزيادة المرتبات أمر سابق لأوانه، مشيرًا إلى أن زيادة الأسعار خلال الفترة القادمة سترهق التاجر أكثر من المستهلك نتيجة لعدم قدرة المواطن على مواكبة هذا الارتفاع، مما يعود بالسلب على التاجر، منبها إلى أنه في حالة وجود ارتفاع سيتم التصدى له عن طريق تنظيم العديد من الحملات لمقاطعة تلك السلع.

الضغوط المعيشية لم تمنع المصريين عن الاستعداد للعيد

تجار: ارتفاع طفيف في اسعار الملابس و"كعك العيد " وعروض متنوعة لتنشيط الأسواق

كتبت: سلوى إبراهيم
أميرة محمد

عندما تطأ قدماك الأسواق في هذا الوقت من كل عام، تجد الشوارع تتأهب لقدوم عيد الفطر المبارك، حيث تقوم المحلات الخاصة ببيع الحلويات بعرض ما لذ وطاب من الأنواع المختلفة للكعك والبسكويت وغيرها من المخبوزات التي يحرص المصريون علي شرائها رغم الضغوط الحياتية وارتفاع الاسعار ومتطلبات الحياة .

وبالرغم من ذلك يحرص المصريون على شراء الملابس والأحذية، وذلك بالرغم من ارتفاع أسعارها خلال الفترة الأخيرة، والتي تشهد احتفالات الشهر الكريم وعيد الفطر، "البوصلة" رصدت حالة الإقبال على منتجات الموسم وأسعارها في التقرير التالي:

قال يحيى الزنانيري، رئيس جمعية منتجي الملابس الجاهزة، ورئيس لجنة الجمارك باتحاد الغرف، إنه ستكون هناك زيادة ضئيلة بأسعار ملابس العيد، حيث ستبلغ حوالي من ١٠ إلي ١٥٪.

وأضاف أن نسبة الإقبال على الشراء لم تتغير عن العام الماضي، وإذا حدث فسيكون تغييرا طفيفا، وذلك لضعف القوة الشرائية للمستهلك المصري، مشيرًا إلى أن تكلفة الإنتاج والاستيراد ستزيد عن العام الماضي، حيث ستصل إلى ١٠٪، وذلك لارتفاع نسبة التضخم، وعدم تأثير انخفاض سعر الدولار، لهبوطه بنسبة ضئيلة.

كما أشار علي شكري، رئيس شعبة الملابس الجاهزة فى الغرفة التجارية بالقاهرة، إلى أن هناك تراجعا فى الطلب على الملابس الجاهزة خلال هذه الفترة، ولكن من المتوقع أن يزيد خلال آخر ١٠ أيام فى شهر رمضان استعدادا لعيد الفطر.

بينما لفت مجدي طلبة، وكيل المجلس التصديري للغزل والنسيج، إلى أن نسبة الإقبال على الشراء لم تزد عن العام الماضي، حيث ستقل تكلفة الإنتاج، وذلك لانخفاض سعر الدولار الجمركي، بالإضافة إلى هبوط أسعار الخامات المستودرة بنسبة ٤٪، منوها بأنه ستكون هناك تخفيضات تبلغ ١٥٪، وذلك لوجود مخزون من الملابس لدى البائعين، حيث سيضطرون إلى التخلص منه، لتجهيز بضائع جديدة للعام القادم.

وعن أسعار الكعك قال عطية حماد، رئيس الشعبة العامة للمخابز، إن الأسعار ستنخفض عن العام الماضي، بنسبة ٢٠٪، وستكون في متناول الجميع، وذلك لأن نسبة المعروض ستكون كبيرة، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص بقوة في المعروض مع القطاع العام، موضحا أن نسبة الإقبال على الشراء سترتفع، نظرا لطبيعة الشعب المصري؛ مؤكدًا أن انخفاض سعر الدولار لم يؤثر على أسعارالكعك، وسيكون له تأثير على الاستيراد والتصدير فقط.

فيما أكد أحمد شيحة، عضو اتحاد الغرف التجارية، ورئيس شعبة المستوردين، أن مؤشرات انخفاض سعر الدولار جيدة، لكن تأثيرها لن يظهر في الوقت الحالي، موضحًا أن هذا التراجع لن يؤثر على الأسعار في الوقت الحالي ولكن سيظهر عندما تكون نسبة الانخفاض كبيرة.

تسهيل الإجراءات والحوافز الاستثمارية يشجع المستثمرين على إنشاء مصانع لإدارة المخلفات

أقرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مؤخرًا قرارات لتحفيز إنشاء مصانع لتدوير المخلفات الخاصة بالمصانع العاملة في المناطق الحرة، وذلك في إطار جهود وزارة الاستثمار والتعاون الدولى للتيسير على المستثمرين.

وقال محسن عادل الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار إن الخرائط الاستثمارية التي أعدتها وزارة الاستثمار ساهمت في تنوع المشروعات مثل مشاريع زراعية وصناعية ومناطق حرة وغيرها من المشروعات المتنوعة التي تحقق هدف توطين التنمية.

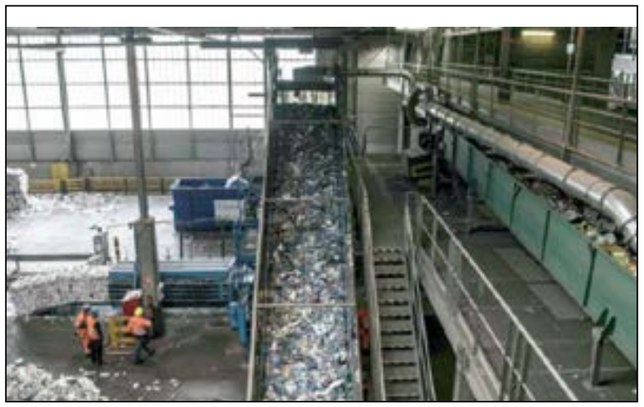

وأوضح أن هناك عددًا من الشركات الصينية واليابانية والكورية توجهت لاقتناص فرص استثمارية في منطقة بني سويف؛ وذلك للاستفادة من شبكة الطرق الجديدة وانخفاض سعر العامل.

وأوضح أن مصر واحدة من كبرى الدول في تحقيق العائد على الاستثمار، ووضعنا مؤشرات لمستوى العائد لكل نشاط استثماري في مصر.

وكشف عادل عن أن حصول الهيئة على موافقة لإنشاء منطقتين حرتين بالجيزة على مساحة ١٣٤ فدانًا وأخرى في المنيا على مساحة نحو ٣٥٠ فدانًا؛ مضيفاً أن هناك حوافز استثمارية للمستثمرين لدفعهم نحو ضخ استثمارات في مجال إعادة تدوير المخلفات للاستفادة منها وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الاستثمارية سواء الجديدة أو القائمة بالفعل .

ولفت إلى أن مفهوم الاستدامة في التنمية يرتكز على الاستغلال الأمثل للموارد مع مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأشار الدكتور شريف الجبلي، رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، إلى أنه لا بد من وجود منظومة متكاملة لإدارة وتصنيع المخلفات واستثمارها باعتبارها إحدى الثروات التي لم تستغل بالشكل المطلوب.

وتابع أن هناك العديد من الصناعات تقوم على المخلفات مثل تدوير البلاستيك والزجاج والورق والمعادن، علاوة على إنتاج الكهرباء والبيوجاس وغيرها والتي تساهم في توفير فرص عمل للشباب، وتحقيق عائد اقتصادي يساهم فى رفع معدلات النمو.

وأكد أن الغرفة قدمت للمصانع العديد من الخدمات الفنية والمالية ومعاونة الشركات للحصول على تمويل للمعدات عن طريق مكتب الالتزام البيئي، كما تعمل الغرفة على قدم وساق لدراسة القوانين ذات الصلة بالصناعة مع الأجهزة المعنية.

فيما أشاد خالد أبو المكارم، رئيس شعبة البلاستيك بغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، بقرار وزارة الاستثمار؛ قائلًا إن استخدام المخلفات المعاد تدويرها كأحد مدخلات الإنتاج يعمل على تقليل التكلفة بما يساهم في زيادة تنافسية القطاع.

وأوضح أن قرار وزير التجارة والصناعة الخاص بالسماح باستيراد خردة ومخلفات البلاستيك سوف يعمل على توفير المواد الخام اللازمة للقطاع بأسعار منخفضة مقارنة بالاعتماد على البلاستيك في شكله الأولي. .

ومن جانبه قال النائب البرلماني على عبد الواحد إنه لابد من دراسة كيفية تعظيم الاستفادة الاقتصادية من القمامة، والمساعدة فى تسويق المنتجات وتحسين مستوياتها حتى يتم تصديرها للخارج، بالإضافة إلى دراسة إمكانية تنفيذ تجارب الدول الأخرى مثل البرازيل التى تمكنت من الاهتمام بالقائمين على جمع القمامة وتدويرها، وكولومبيا التى أنشأت منتدى لتبادل التجارب والخبرات فى مجال تدوير المخلفات، والمكسيك التى أقامت مصنع لإنتاج الزجاجات البلاستيك للمشروبات من خلال بلاستيك معاد تدويره ويتم تصديره للصين برأس مال ١٠ ملايين دولار، وتشيلى وكوستاريكا اللتان وضعتا قوانين لتنظيم عمليات التدوير.

وقال إن الاستثمار فى مجال إعادة تدوير المخلفات لم يعد ترفاً، وآن الأوان لاعتبارها ضمن مصادر الدخل القومى، نظراً لأنها توفر مليارات الدولارات على الدولة بسبب توفير عدد من المنتجات المستوردة من إعادة تدويرها مثل صناعة الورق وإنتاج الأسمدة العضوية ومشروعات توليد الطاقة، لافتا إلى أن هناك عدداً من الدول تستورد القمامة لإعادة تدويرها.

■ تقرير: سلوى إبراهيم

خبراء: الاستغلال الأمثل للموارد مع مراعاة البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى يسهم فى نجاح المبادرة

العضو المنتدب للشركة المصرية لتجارة الجملة فى حوار لـ"البوصلة":

١٤مليار جنيه مبيعاتنا السنوية من السلع التموينية لـ ١٤ ألف بقالة تموين فى الصعيد

قال ربيع الشرقاوي العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية للشركة المصرية لتجارة الجملة التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، إن حجم مبيعات الشركة في المعرض الذي تقيمه وزارة التموين سنويا تحت مسمى "أهلا رمضان" بالمركز الدولي بقاعة المؤتمرات بمدينة نصر، بلغ نحو نصف مليون جنيه، وحجم مبيعاتنا من السلع التموينية على البقالين وجمعيتي سنويا بلغ نحو ١٦ مليار جنيه.

وأضاف في حواره مع "البوصلة" أنه استعدادا لاستقبال عيد الفطر المبارك يتم طرح كعك العيد بأسعار مخفضة تتروح ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ في فروع الشركة للتجزئة، والهايبر ماركت التابعة لها، بـ ٥٦ فرعا منتشرة على مستوى القاهرة والجيزة ومحافظات الوجه القبلي.

وأوضح الشرقاوي في حواره مع مجلة "البوصلة الاقتصادية" أن جميع المنتجات لكعك العيد والبسكويت نحصل عليها من مخابز القاهرة الكبرى والمطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بأسعار مخفضة لطرحها بأسعار تنافسية، مقارنة بمثيلاتها في الأسواق المحلية؛ وإلى نص الحوار. .

■ بداية كم عدد معارض "أهلا رمضان" التي شاركت فيها الشركة وما حجم التخفيضات التي قدمتها؟

■ ■ الشركة ساهمت في إنشاء ٥٦ معرضا لـ"أهلا رمضان" في محافظات الوجه القبلي تستمر خلال شهر رمضان، لطرح كافة السلع الأساسية والغذائية واللحوم والدواجن والياميش بتخفيضات تتراوح ما بين ١٥٪ و ٢٠٪.

وتم تخفيض سعر السكر في المعارض إلى ٨ جنيهات ونصف الجنيه؛ بدلا من ٩ جنيهات ونصف، والزيت من ١٩ جنيها إلى ١٧ جنيها ونصف الجنيه، فضلا عن طرح سعر الدقيق ٧ جنيهات و٢٥ قرشا، والفول المدمس للعبوات نصف الكيلو بسعر ٩٩٠ قرشا، والسمن النباتي بسعر ١٧ جنيها و٢٥ قرشا، والعدس ٨ جنيهات، واللوبيا الجافة بـ ١٣ جنيها للعبوة نصف كيلو الجرام.

وتم طرح البلح نصف الجاف بسعر ١٩ جنيها، وقمر الدين بسعر ٣٠ جنيها، والزبيب ٣٤ جنيها، والتين للعبوة ٣٠٠ جرام، والمشمشية بسعر ٤٤ جنيها.

■ وماهو حجم مبيعات السلع بالمعرض الرئيسي "سوبر ماركت أهلا رمضان"؟

■ ■ الشركة حققت مبيعات للسلع الأساسية والغذائية والياميش في المعرض الرئيسي بالمركز الدولي بقاعة المؤتمرات بمدينة نصر بلغت نحو ٥٠٠ ألف جنيه خلال أسبوعين فترة إقامة المعرض.

وقامت بمشاركة في معرض "أهلا رمضان" مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية المقام في السواح بمحافظة القاهرة بتخفيضات تتروح ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

■ وماهو حجم المبيعات للسلع التموينية على البقالين وجمعيتي في محافظات الصعيد؟

■ ■ حجم مبيعاتنا من السلع التموينية؛ التي يتم طرحها على البقالين وجمعيتي، بلغت سنويا نحو ١٦ مليار جنيه بما يوازي مليارا و٣٥٠ مليون جنيه شهريًا.

ويصل إجمالي البقالين الذين تقوم الشركة بتوفير السلع التموينية لها في محافظات القاهرة والجيزة والصعيد نحو ١٤ ألف بقال تمويني يستلمون السلع التموينية الـ٢١ ، طبقا لمنظومة التموين الجديدة؛ بدءا من يوم ٢٧ من كل شهر؛ ليتم توزيعها على المستفيدين من البطاقات التموينية الشهر التالي.

كما يتم طرح السكر بسعر ٩,٥ جنيه، والأرز بـ٩ جنيهات، والمكرونة بسعر ٤ جنيهات، والعدس بـ٨ جنيهات، والدقيق بسعر ٧٢٥ قرشا، والزيت بـ١٩ جنيها للخليط.

■ وما هو دور الشركة المصرية لتجارة الجملة لخفض أسعار الخضار والفاكهة في حال ارتفاعها؟

■ ■ قامت الشركة بإنشاء مركز لتعبئة الخضروات والفاكهة في سوق الجملة بمدينة ٦ أكتوبر لتوزيع الخضار والفاكهة على مشروع "عربيتي" لشباب الخريجين لمنافذ التسويق المتنقلة؛ والممول من جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وصندوق تحيا مصر، لطرحها بأسعار مخفضة بنسبة ٣٠٪ في المناطق الأكثر احتياجا والميادين الشعبية والرئيسية في القاهرة والجيزة.

وبلغ عدد المنافذ المتنقلة لمشروع عربيتي نحو ٥٨سيارة حمولة السيارة الواحدة ما بين ٢ طن ونصف إلى ٥ أطنان، وتوفر فرصتين عمل لكل سيارة؛ وتقوم مديريات التموين بالإشراف على تلك السيارات وتحدد الأماكن التي سيتم الدفع بها بالسلع والشركة، كما تقوم بتوفير الكميات من الخضار والفاكهة لهذه السيارات التي تقوم بدورها بتقليل حلقات التداول من المنبع، وهو سوق الجملة إلى المستهلك مباشرة، وهذه هي الحلقة الأخيرة، وبالتالي تنعكس إيجابا على تراجع الأسعار في الأسواق المحلية، فضلا عن أن تلك السيارات تقوم بطرح اللحوم البرازيلية المجمدة بسعر ٦٠ جنيها والدواجن المجمدة بسعر ٣٧جنيها للكيلو.

■ وهل هناك فروع تجزئة جار الانتهاء منها لتوفير السلع الأساسية والغذائية بأسعار مخفضة؟

■ ■ هناك ٦ فروع للتجزئة المتطورة "الهايبر ماركت" التابعة للشركة، سيتم الانتهاء من التجهيزات لها والإنشاءات لافتتاحها خلال الشهور المقبلة، لافتا إلى أن تلك الفروع في محافظات أسوان والشيخ زايد بأكتوبر بمحافظة الجيزة والوادي الجديد والبحر الأحمر والمنيا.

والمساحات لفروع التجزئة المتطورة "الهايبر ماركت" تتروح ما بين ألف متر مربع و ألفي متر مربع، وتشمل المخازن والسوبر ماركت وغيرها من الاستخدامات المختلفة.

أما فروع التجزئة المتطورة فستطرح جميع السلع الأساسية والغذائية واللحوم والدواجن المجمدة بأسعار مخفضة بنسبة تتروح ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ وزيادة هذه المنافذ تهدف إلى توفير احتياجات المواطنين من كل السلع ومواجهة أي ارتفاعات في الأسعار بالأسواق المحلية.

■ وما آخر التطورات فيما يخص تطبيق الباركود على فروع تجارة الجملة؟

■ ■ تطبيق مشروع الباركود على فروع تجارة الجملة في محافظات الوجه القبلي، تقوم بتنفيذه "الشركة القابضة للصناعات الغذائية" على مستوى الشركات "المصرية والعامة لتجارة الجملة" وشركات الثلاث للمجمعات الاستهلاكية "النيل والأهرام والإسكندرية"؛ وسيتم الانتهاء منه خلال العام الجاري.

تم تأهيل الموظفين في الفروع لاستخدام جهاز الباركود، والذي يهدف إلى توحيد أسعار كل السلع ويمنع التلاعب ويربط الفروع مع المخازن مع الشركة القابضة الغذائية إلكترونيا.

والغرض من تطبيق "الباركود" لتأمين الاحتياجات من السلع في المخازن وتوفير أرصدة احتياطية ومعرفة الأرصدة المتوفرة من السلع.

■ وماذا عن مشروع جمعيتي خلال المرحلة الثالثة؟

■ ■ تم قبول ٧٩٠ طلبا للمتقدمين للمرحلة الثالثة لمشروع جمعيتي، تحت إشراف الشركة المصرية لتجارة الجملة على مستوى محافظات الصعيد، ليرتفع إجمالي مشروع جمعيتي خلال المرحلة الأولى والثانية والثالثة لنحو ٢٢٢٩ مشروعا لشباب الخريجين.

و منافذ جمعيتي تقوم باستلام السلع التموينية من خلال منافذ الشركة والفروع في محافظات الوجه القبلي قبل نهاية كل شهر بثلاثة أيام ليتم توزيعها كمقررات تموين على المستفيدين من أصحاب البطاقات التموينية، ويختار المواطن السلع التي تناسبه حسب نصيب كل فرد بقيمة ٥٠ جنيها حتى الفرد الرابع على البطاقة، والفرد الخامس فأكثر يحصل على سلع بقيمة ٢٥ جنيها.

■ كم عدد العاملين بالشركة المصرية لتجارة الجملة؟

■ ■ نحو ٣٢٥٨ موظفا وعاملا يعملون في ٩١٤ فرعا ومخزن جملة وفرع تجزئة.

■ حوار: صـــلاح عامر

٥٨منفذا تسويقيا متنقلا لمشروع "عربيتى" تطرح الخضار والفاكهة بأسعار مخفضة واللحوم المجمدة بـ٦٠ جنيها والدواجن بـ٣٧جنيها

"القابضة الغذائية" تنفذ "الباركود" على ٥ شركات منعا للتلاعب

نطرح الكعك والبسكويت بتخفيضات ٢٠٪ استعدادا لاستقبال عيد الفطر المبارك

٣٢٥٨عاملا وموظفا يعملون بتجارة الجملة من خلال ٩١٤ فرعا

في البورصة.. "اسأل العليل ولا تسأل التحليل"

بقلم : احمد فؤاد

صدرت عدة بيانات إقتصادية إيجابية خلال الآونة الاخيرة كلها تبشر بأن الوضع الإقتصادي المصري مطمئن ومستقر لعل أبرزها هو رفع التصنيف الإئتماني لمصر من قبل المؤسسات الدولية من B الى B+ وكذلك تقرير صندوق النقد الأخير الذي جاء في مجمله إيجابيا ، والسؤال هو لماذا تهبط موشرات البورصة المصرية إذن ؟ أليست البورصة هي مرآة الإقتصاد كما تعلمنا أم أنها لم تصبح كذلك ؟ وإذا كانت مرآة الإقتصاد فأين تكمن المشكلة ؟ هل هي في البورصة كمؤسسة أم في سياسات الدولة الإقتصادية ككل ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة لابد أن نوضح التالي :

لقد هبط مؤشر البورصة الرئيسي EGX ٣٠ منذ قمته التاريخية في ابريل من العام الماضي حيث سجل ١٨٠٠٠ نقطة تقريبا ليصل الى ١٢٠٠٠ نقطة تقريبا مع نهاية العام الماضي ثم بدأت مؤشرات البورصة في التعافي مرة أخرى مع بداية العام الحالي ليصل مؤشر EGX ٣٠ الى ١٥٣٠٠ نقطة تقريبا في فبراير الماضي ثم عاود الإنخفاض مرة أخرى ليصل الى ١٤٠٠٠ نقطة تقريبا.

والإنخفاض الأخير هو ما يثير التسأولات حول تلك المشكلة خاصة و أنه يتزامن مع صدور تلك البيانات الإيجابية فبدلا من أن تواصل البورصة الإرتفاع هبطت كما رأينا وقد يرى البعض أنها حركة تصحيحية وأن الإنخفاض طفيف ولا يدعوا للإنزعاج ولكن الكافة يعلمون أن الإنخفاض أكبر من ذلك بكثير .

وذلك لأن مؤشر EGX٣٠ لا يعبر عن حقيقة السوق لمشكلة تتعلق بـالأوزان النسبية لمكونات المؤشر والتي يتحكم فيها سهم أو اثنين على الأكثر ففي حين انخفض المؤشر بنسبة لا تتجاوز ٨٪ فقد هبطت أغلب الأسهم بنسب تتجاوز ٢٥٪ من قيمتها ، ليس ذلك فقط فقد هبطت أحجام التداولات اليومية أيضا بشكل حاد فبعد ان كانت تصل الى مليار جنيه او أكثر أصبحت لا تتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه .

إذن فما هو سبب المشكلة ؟ وهل حقا البورصة لم تصبح مرآة للإقتصاد ؟

أقول لك أن البورصة كانت ومازالت وستظل مرآة أي اقتصاد في العالم ؟ وان المشكلة ليست في المرآة ولكن في المرئي .

المشكلة بكل بساطة تتعلق بالسياسات الحكومية في التعامل مع ملفات الإقتصاد ككل، أما عن معضلة البيانات الإيجابية وهبوط البورصة فلا يعبر عنها سوى المشهد العبقري للفنان محمد عبد العزيز في فيلم جري الوحوش حين قال " صدّق العليل ولاتصدق التحليل يا دكتور "

مسابقة رمضان

البوصلة
الاقتصادية
albosla news.com

للعام الخامس علي التوالي تنظم مجلة البوصلة المسابقة الرمضانية فى الاسئلة الاقتصادية والتاريخية مستهدفة بذلك رفع مستوي الوعي الثقافي لدى الشباب المصري وزيادة التعريف بمفاهيم الاقتصاد و التنمية المستدامة .

للاشتراك في المسابقة يرجى متابعة الاسئلة بشكل يومى على الموقع الالكترونى للمجلة .

1440
2019

CONSUKORRA
e-finance
البورصة المصرية
The Egyptian Exchange
REMD
NOD
NATIONAL BANK OF EGYPT

رئيس مصنع "الشروق لأوانى الطهى" :

العمالة المؤهلة أبرز أدوات الارتقاء بمستوى المنتج المحلى

قال صابر حليم، رئيس مجلس إدارة شركة الشروق لأواني الطهي، إن الارتقاء بمستوى الإنتاج الصناعي في مصر لابد أن يخضع في المقام الأول إلى الطاقات البشرية المؤهلة بشكل يلائم متطلبات الأسواق العالمية على اختلاف أذواقها.

وأوضح في تصريحات لـ"البوصلـــــة"، أن ما تتكبده الدولة من عناء المصروفات لسد احتياجات التعليم الفني من المواد الخام والماكينات اللازمة والمخصصة لتدريب طلاب التعليم الفني دون إحراز نتائج، تُتَرْجَم في إنتاج يُضاهي المنتجات الخارجية أو المحلية على أقل التقديرات، وقد يتم توفيره عبر فتح الأفق التدريبي لمرحلة التعليم الفني على المصانع ومنافذ الإنتاج المختلفة، ليتحقق الربط بين مخرجات التعليم الفني وسوق العمل، بما يلبي متطلبات السوق من الناحية المهارية للعامل أو الصانع، ومن ثم نرتقي بجودة المُنْتَج المحلي وترتفع قيمته السوقية، وإلى نص الحوار..

■ بداية.. متى تأسست شركة الشروق لصناعة أواني الطهي؟

■ ■ كانت البداية بتأسيس مصنع "الشروق" في ١٩٩٧ بحجم عمالة بلغ ٧ أفراد بحي الجمالية، وتم تطويره حيث تم الانتقال بعد تنوع وزيادة منتجات المصنع ورفع حجم العمالة القائمة في ٢٠٠٣ بمدينة نصر بحسب متطلبات العمل، وانتشر إنتاج الشروق بشكل جيد، وتمت زيادة عدد المالكينات والارتفاع بمستوى الذوق العام لمنتجاتنا بما يناسب التطور لمستوى العملاء ومتطلباتهم، وإضافة ماكينات حديثة ليصل حجم العمالة إلى ٧٠ عاملا، وفي ٢٠١٦ تم الانتقال إلى مدينة العبور بعد زيادة عدد الوحدات وخطوط الإنتاج وحجم العمالة إلى ١٢٠ عاملا.

■ ما أنواع المنتجات التي تقوم الشركة بإنتاجها تحديدًا؟

■ ■ نقوم بإنتاج أواني الجرانيت والتيفال والسيراميك ويتم التصنيع باستخدام أفضل الخامات وأكثرها جودة، حيث يتم استيراد الألوان من إيطاليا عبر إحدى الشركات العالمية العاملة بهذا المجال ليتم استخدام المواد الآمنة صحيًا، لننافس بقوة المنتجات التركية والإيطالية، بتصنيع منتج ذو جودة عالية بشهادة الخبراء والمستهلكين بكافة مناحي الطهي بالفنادق والمطاعم.

■ كيف تدعمون منتجاتكم لرفع تنافسيتها محليًا؟

■ ■ نقدم فترة للضمان على كافة المنتجات لمدة عامين من تاريخ الاستخدام، وننفرد بخدمة جديدة تتضمن صبغ وطلاء الآنية المستخدمة ما بعد فترة الضمان لمن يريد من المستهلكين؛ شريطة أن يكون المنتج الخاص بماركة الشروق لأواني الطهي، مقابل الحصول على سعر التكلفة (تكلفة الطلاء) فقط، وهي ميزة ننفرد بها على الإطلاق وتتم آلية تجميع الأواني عبر مراكز خدمة العملاء وأفرع البيع والوكلاء والموزعين بكافة أنحاء جمهورية مصر العربية، وسيتم إصدار كتيب وتوزيعه على العملاء خلال الفترة المقبلة.

"التعليم الفنى" يُخرِّج طاقات هائلة ستسهم فى رفع الكفاءة الإنتاجية

نحصل على الخامات اللازمة للإنتاج بزيادة ٥٠٠ دولار فى سعر الطن عن ما يتم تصديره إلى الخارج

"عقدة الخواجة".. أهم أسباب رواج المنتجات المستوردة ونسعى لصناعة وتشكيل وعى المستهلك

■ أبرز التحديات التي تواجه مصنعي الأواني في مصر؟

■ ■ المنتج المستورد يعد من أبرز التحديات التي تواجهنا، حيث أنه يحصل على المواد الخام بشكل أرخص من المحلي، فتقوم مصر للألومنيوم بالتصدير إلى الخارج وفق تسعير البورصة، على خلاف ما يحدث مع المصنعين المحليين ليتم بيع منتجاتها بسعر مخالف لسعر البورصة ارتفاعًا بما يعادل حوالي ٥٠٠ دولار/طن، بما يمثل عبئًا يقع بأوزاره على كاهل المصنع المحلي، على الرُغْم من أننا عندما نحصل عليه عبر الوكلاء يتم تطبيق ١٤٪ قيمة مضافة وعند التصدير يتم بدون وضع القيمة المضافة، ونحن كمصنعين لابد أن نقوم بالدور التنموي، ولن يكون الحديث عن ضريبة القيمة المضافة، حيث أنها حق للدولة لرفع معدل التنمية وتحسين بيئة الأعمال داخليًا، ولكن نطالب بضرورة تسوية المنتج الخام وفق التسعير الذي تقره البورصة.

■ ما أسباب رواج المنتج الأجنبي محليًا بشكل أكبر؟

■ ■ أرى أن هناك قصورًا بالغًا في الترويج ولابد من التخلص من "عقدة الخواجة"، والتي تمثل الثقة في أي من المنتجات ذات العلامة الأجنبية لمجرد كونها صناعة أجنبية، ويتم ذلك عبر التوعية اللازمة لصناعة وتشكيل وعي المستهلك.

■ وما هي أفكاركم تجاه دول أفريقيا؟

■ ■ الأمر في يد الدولة، وإن كان هناك بعض الأفكار التي يمكن طرحها، تتمثل في فتح معارض دائمة مهمتها عرض كل ما هو جديد مصحوب بمركز أو مقر لإقامة العارضين، مع توفير اللوجستيات اللازمة للعارضين وأصحاب المصانع، وهو ما يحقق استدامة ودراسة واقعية لمتطلبات السوق الأفريقية.

■ ماذا عن التعليم الفنى وفاعليته في منظومة الإنتاج؟

■ ■ تمثل مخرجات التعليم الفني طاقة بشرية لا يستهان بها، وتحويل هذه الطاقة إلى آتون مُسْتَعِر للإنتاج مهمة تتمثل أعمدتها في الفكر وطريقة الإدارة عبر تقسيم المصانع وتصنيفها إلى فئات وصناعات بحسب متغيرات تخدم في مُنتَهى الأمر صالح المنتج المحلي، وعلى المستوى الخاص فنحن نعاني من ندرة العمالة الفنية المدربة، واكشفنا أن "التوك توك" قام بسرقة الكثير من العمالة المدربة، الأمر الذي أدى لحدوث فجوة.

■ حوار ـ أحمد عمر ومنى محمد

ارتفاع تكلفة زراعة القطن تهدد وفرة إنتاجه

نقيب الفلاحين: الفشل فى التسويق سبب تجنب زراعته

د . عز الدين
أبو ستيت

اتحاد مصدرى الأقطان:
حماية الحكومة للمنتج فى مصلحة الدولة

حاتم يوسف:
٧ آفات حشرية تصيب المحصول بمرحلة الإنبات.. وارتفاع أسعاره سبب انخفاض الإقبال عليه

كتبت: سلوى إبراهيم

بالرغم من تحقيق القطن المصري طفرة فى الأسواق العالمية والمحلية خلال الفترة الماضية، واستعادته عافيته بشكل ملحوظ في أسواق الأقطان طويلة وفائقة التيلة بعد تقهقره لسنوات، إلا أنه ظل عاجزًا أمام الأنواع المماثلة في السوق العالمية، فكانت بداية هذا الموسم مخيبة للآمال سعريًا، حيث تراجع سعر أقطان الصعيد بقيمة ١٠٪ بنحو ألف جنيه فى بداية الموسم، مما أثر بالسلب على أسعار أقطان الوجه البحري، التي وصلت العام الماضي لنحو ٣٧٠٠، وفي حالة استمرار انخفاض السعر سيمتنع الفلاح عن زراعته العام المقبل، لأن زراعة القطن أصبحت مكلفة للغاية.

وفي هذا الصدد قال حسين عبد الرحمن أبو صدام نقيب الفلاحين، إن محصول القطن مهم جدًا للاقتصاد المصري؛ لكنه لا يجد من يسوقه، ويوجد فائض محصول من موسم ٢٠١٨ الماضي مليون قنطار من إجمالي ٢,٤ مليون إنتاجية الموسم لم يباع حتى الآن؛ رغم أننا نستورد ٤,٥ مليون قنطار سنويًا قطن أمريكي.

وتابع أبو صدام أن قطاع الملابس في مصر يحتاج ١٠ ملايين قنطار تقريبًا؛ إلا أن الزراعة فشلت في تسويق إنتاج ٣٣٦ ألف فدان عام ٢٠١٨ بمتوسط إنتاجية ٧ قنطارات للفدان، ما أدى إلى تدهور زراعة القطن عام ٢٠١٩ مرة أخرى، وتجنب الفلاحين زراعته رغم حاجة البلاد الشديدة لزيادة مساحات زراعة القطن.

وأوضح نقيب الفلاحين إلى أن حل مشاكل زراعة القطن لا يكون بخفض مساحات زراعته للهروب من الفشل في تسويقه، ولكن بتمهيد الطريق لتسويقه بتطبيق القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ الذي أصدره الرئيس السيسي؛ بإنشاء مركز للزراعات التعاقدية، مؤكدًا أن تفعيل القانون أصبح ضرورة ملحة لإنقاذ الزراعات الصيفية الأساسية كالقطن والذرة من الانهيار.

وأشار أحمد عياد، رئيس شعبة القطن باتحاد الغرف التجارية، إلى فشل الجهات المعنية في تسويق محصول القطن العام الماضي للزراعة، مما تسبب في تراجع زراعة المحصول خلال الموسم الحالي إلى أقل من العام الماضي، مردفًا أن الحكومة لم تلتزم باستلام المحصول من الفلاح بسعر الضمان الذي أعلنته وهو ٢٧٠٠ جنيه للقنطار، مما أدى إلى تراجع سعره إلى أدنى مستوياته.

فيما لفت محمد خضر، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ومندوب الحكومة المصرية باتحاد مصدري الأقطان، إلى أن السوق المصرية للأقطان مراقبة، وأن إعلان الدولة حماية سوق الأقطان المصرية سيكون في مصلحة الفلاح والصانع وخزينة الدولة، فكل المنافسين متربصون بالقطن المصرية، ولكن بمجرد إعلان الحكومة حماية المنتج ستنقلب السوق لمصلحتنا، خاصة أن القطن يمثل ركيزة للفلاح والمصانع والعمال ودعمه دعم للدولة، فهناك سعر معلن للدولة وهو ٢٥٠٠ ولابد من الالتزام به.

وتابع أن سبب عدم شراء المغازل للقطن المصري هو ارتفاع أسعاره، موضحا ضرورة توقف السوق الهندية عن استيراد القطن طويل التيلة من مصر، مما يتسبب فى انهيار الأسعار وتراكم "الفضلة"، التي تصل إلى نصف مليون قنطار، مما يخفض الأسعار، ويترتب عليه هروب الفلاح من زراعة القطن.

ومن جانبه أوضح حاتم يوسف، أستاذ ميكروبلوجيا الأراضي الزراعية، أن مشكلة القطن في مصر تتمثل في فشل التسويق، مشيرًا إلى أن محصول القطن في مصر له مكانة متميزة بالنسبة للمحاصيل التصنيفية التصديرية المهمة، ومن ثم يبذل الباحثون جهدًا كبيرًا في سبيل النهوض بإنتاجية المحصول بما يتناسب مع مكانته التصديرية وصفاته المتميزة، من حيث طول التيلة والمتانة والنعومة والتجانس، إلا أن هناك ٧ آفات حشرية تصيب المحصول خلال مرحلة الإنبات وهم التربس والمن والحفار والأكاروس أو العنكبوت الأحمر والدودة القارضة والذبابة البيضاء وجاسيد القطن..

كلمتين فى الصميم

صلاح عامر

مع اقتراب عيد الفطر المبارك؛ أعاده الله على الأمة العربية والإسلامية باليمن والخير والبركات اعتادت الأغلبية العظمى من الأسر المصرية استقبال العيد بالتجهيز والإعداد أو الشراء لكعك وبسكويت العيد باعتباره أحد الموروثات والعادات الشائعة بين المصريين .

وتؤكد المؤشرات أن استهلاكنا لكعك العيد والبسكويت يتراوح قيمته بين 2.5 مليار و ٣مليارات جنيه؛ وهذه تكلفة باهظة في شعب نسبة ٢٠٪ منه فقراء و٢٠٪ تحت خط الفقر و٥٪معدمون .

ورغم أن هناك ارتفاعات بأسعار الكعك تختلف من عام لآخر نتيجة ارتفاع بنسبة ١٥٪ في مستلزمات الإنتاج سواء سعر الدقيق استخراج ٧٢٪ الفاخر بسعر ٨ آلاف جنيه للطن إلى ١٠ آلاف للطن؛ بما يوازي ٨جنيهات لـ ١٠جنيهات للكيلو؛ فضلا عن ارتفاع أسعار السمن وغيرها؛ إلا أن الإقبال على الشراء من المتوقع ألا يقل.

ومن المتوقع ارتفاع استهلاك المصريين من الدقيق نحو ١٠٠ ألف طن والذي يستخدم في الأغراض المتعددة ومنها المعجنات والكعك والبسكويت والحلويات والبقسماط وغيرها.

بعض المواطنين من الطبقات المتوسطة والثرية يلجأون لشراء كعك العيد والبسكويت من محلات شهيرة في وسط البلد والمهندسين والأحياء الراقية، وقد يصل سعر الكيلو لما بين ١٥٠ و٢٠٠جنيه تقريبا.

والبعض الآخر وهو الطبقات العادية ومحدودو الدخل يتوجهون العام الحالى نحو الكعك والبسكويت المصنع نتيجة لرخص ثمنه؛ بالمقارنة بالمُصنع منزليا، وهو الأمر الذي سيؤدي لارتفاع مبيعات الكعك والبسكويت المصنعين.

وفي هذا الإطار وضعت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خطة لطرح كميات كبيرة من كعك العيد والبسكويت في منافذ المجمعات الاستهلاكية وشركات تجارة الجملة التابعة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بأسعار تقل عن السوق المحلية بنسبة ٢٠٪ وهي من إنتاج مخابز القاهرة الكبرى والمطاحن وبسكو مصر .

والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل نحن بحاجة لتحويل نمط استهلاكنا الغذائي وترشيد الاستهلاك أو تحويل تلك الأموال الطائلة إلى المساهمة في مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر؛ أو تحويلها كصدقة أو زكاة الفطر وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية، ومصادر موثوق بها، وهي مثلا بيت الزكاة أو الجمعيات الخيرية المعروفة؛ مثل مصر الخير أو الأورمان أو غيرها بشرط التأكد من مصداقيتها، وليس متاجرة بقوت الشعب والغلابة .

نحن يا سادة أكبر شعب استهلاكي ونستورد ٦٠٪ من غذائنا من الخارج بالعملة الصعبة؛ لذا يجب أن نغيّر من نمط الاستهلاك الغذائي المتزايد

لأول مرة في مصر فروع الخدمة الإلكترونية
من البنك الأهلى المصرى

الأهلي
NBE
e-branch

خدمة مصرفية مبتكرة

نرحب بكم فى فروع البنك الأهلى المصري للخدمه الإلكترونيه على مدار ٧ أيام فى الإسبوع - من ١٠ صباحاً حتى ١٠ مساءً

الآن بسيتى ستارز و بوينت ٩٠ و مول العرب و سيتى سنتر الإسكندرية

للإستعلام إتصل بـ
19623
www.nbe.com.eg

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

هل يتناسب الفائض الأولى مع الإجراءات التي تم تنفيذها فى خطة الإصلاح؟

بقلم:
محمد أبو أحمد

استطاعت الحكومة المصرية تحقيق فائض أولي خلال الأشهر التسع الأولى من العام المالى الحالى؛ بلغ نحو ٣٥ مليار جنيه؛ وهو الأمر الذي لم تعرفه الموازنة العامة للدولة في مصر منذ نحو ١٠ سنوات، كما تراجع العجز الكلي في الموازنة إلى ٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها من السنة المالية، مقارنة بـ ٦,٢٪ في الفترة ذاتها قبل عام..

وقد تشير تلك الأرقام إلى أننا بدأنا نسير بخطوات ثابتة على الطريق الصحيح، وللتعرف على ذلك يجب توضيح معنى "تحقيق فائض أولي بالموازنة العامة للدولة" لإبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد المصري.

معنى الفائض الأولي بالموازنة

الموازنة العامة للدولة تعكس ببساطة الفرق بين الإيرادات التي تحصّلها وزارة المالية ومصروفاتها المختلفة، وعند احتساب الفرق بين تلك الإيرادات والمصروفات؛ نجد أنه إما أن يظهر فائض – أي أن الإيرادات كانت أعلى من المصرفات بعد استبعاد فوائد الدين- أو يظهر فيها عجز؛ أي أن الإيرادات كانت أقل من المصرفات، وبالتالي تحول الموازنة العامة من العجز إلى الفائض؛ بحد ذاته أمر جيد للموازنة العامة.

وترجع أهمية هذا المؤشر إلى أنه يعكس إلى أي مدى يمكن للموازنة العامة للدولة توفير التمويل اللازم لسداد النفقات الأساسية للموازنة؛ وعلى رأسها أجور الجهاز الإداري للدولة وأموال الدعم بأنواعه، وشراء السلع والخدمات؛ مع استبعاد الفوائد التي تسددها الدولة على الدين، كما أن إعلان تحقيق فائض للمرة الثالثة خلال العام المالي؛ يعنى أن الموازنة العامة للدولة لم تعد في حاجة للاقتراض من البنوك في الداخل بطرح أذون وسندات خزانة أو سندات دولية بالعملات الأجنبية، وبالتالي يصب في مصلحة تراجع مستويات الدين العام.

وعانت الموازنة العامة للدولة طوال ١٠ سنوات ماضية من عجز أولي متواصل، نظرا لعدم كفاية الإيرادات التي تحققها الموازنة لتغطية النفقات دون اللجوء إلى الاقتراض أو الاستدانة من البنوك المحلية، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات الديون الداخلية والخارجية على السواء بشكل ملحوظ.

وتتبنى وزارة المالية برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، يهدف إلى وضع محددات الموازنة العامة للدولة في النطاق الآمن والمستدام.

وللحكم على مدى نجاح خطة الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ بعد اتفاقها على شروطها مع البنك الدولي وصندوق النقد، يجب أن نوضح الوسائل المتاحة لعلاج الموازنة والاشتراطات التي وضعتها الجهات والمؤسسات المالية لتمويل الحكومة المصرية ومنحها القروض؛ كما يجب أيضاً أن نتعرف على مدى الحكومة على زيادة الفائض الأولي في الموازنة؛ بما يسهم في سداد الدين الداخلي وتقليص العجز الكلي في الموازنة، خاصة أن العجز الكلي يتزايد كل عام؛ وفقاً لما أعلنت عنه وزارة المالية التي أشارت إلى أن العجز الكلى المستهدف فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى المقبل ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ قدر بنحو ٤٤٥ مليار جنيه؛ أى ما يعادل ٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ٤٣٩ مليار جنيه؛ أى ما يعادل ٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع خلال ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

ما هي الوسائل المعروفة لمنع عجز الموازنة العامة للدولة؟

أولا: طرق داخلية يمكن للدولة اتباعها منها:

دعم الضرائب عن طريق وصول الضرائب لكل أنواع الدخول والمجالات الممكنة.

التصدى للتهرب الضريبى.

القضاء على الفساد الإدارى.

الغاء الاعفاءات والامتيازات الضريبيه.

دعم كفاءة جهاز تحصيل الضرائب.

ترشيد الأنفاق العام؛ خاصة النفقات غير الضرورية (أبنية حكومية فاخرة سيارات فاخر)

ما هي شروط صندوق النقد الدولى لعلاج العجز؟

تخلص الدولة من كل أصناف الدعم الذى تتحمله الموازنة.

زيادة أسعار الطاقة بما يتماشى مع الأسعار العالمية.

رفع يد الدولة تدريجيا عن الالتزام بتعيين الخريجين.

لا تدخل الدولة فى مجالات استثمارية يمكن للقطاع الخاص أن ينجزها بطريقة أفضل.

تصفية المشروعات الخاسرة والعمل على التخلص منها عن طريق الخصخصة.

التخلص من البطالة المقنعة فى الحكومة، والعمالة الزائدة.

وضع حدود للائتمان المصرفى المسموح به للحكومة والقطاع العام .

وضع حد أقصى لإجمالى عجز الموازنة ونسبته للناتج المحلى.

وبالنظر إلى تلك الشروط وطرق علاج عجز الموازنة نجد أن الحكومة المصرية تسير في هذا الإطار بشكل متسارع؛ حتى إننا يمكن القول بأنها قامت بتطبيق جميع تلك الاشتراطات بعيداً عن أية عواطف؛ أو ظروف قد تواجه الفئات المختلفة من الشعب، وهو ما كان له أكبر الأثر في تحميلها العبء الأكبر من برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ وبالتالي فإن الفائض الأولي الذي أعلنت عنه وزارة المالية؛ إذا ما تمت مقارنته، بما تم اتخاذه من قرارات وتنفيذ اشتراطات صندوق النقد الدولي نجد أنه فائض ضئيل "لا يسمن ولا يغني من جوع"؛ وحتى إذا استطاعت الحكومة مضاعفته في الفترات السنوات العشر القادمة، لن تستطيع سداد الديون المتراكمة عليها؛ والتي تزداد عاما بعد آخر نتيجة لإصدارها سندات وأذون خزانة بشكل يومي لسداد الديون القديمة المستحقة عليها؛ بالإضافة إلى فوائدها؛ هذا فيما يتعلق بالدين الداخلي؛ أما إذا انتقلنا للدين الخارجي الذي أصبح يقدر بـ ٩٦ مليار دولار؛ فإننا سنكون في حاجة إلى "معجزة" لسداد تلك الديون بشكل كامل؛ خاصة إذا ما علمنا أن قرض صندوق النقد الذي حصلت عليه مصر والبالغ قيمته ١٢ مليار دولار وحصلت مصر علي الشريحة الأولى منه في نوفمبر عام ٢٠١٦ ؛ سيكون مستحق السداد خلال العام القادم؛ حيث إن كل شريحة من قرض صندوق النقد الدولي من يوم استلامها لها فترة سماح تبلغ ٤ سنوات ونصف، ثم تسدد بعد ذلك على فترة خمس سنوات ونصف, وكل شريحة ستسدد من خلال قسط كل ستة أشهر؛ مضافاً إليه فائدة سنوية بمعدل ٢٪ .

الخلاصة :

الإعلان عن تحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة شيء ايجابي؛ خصوصا أن الموازنة العامة للدولة في مصر لم تعرف معنى تحقيق فائض منذ نحو ١٠ سنوات، إلا أن ذلك الفائض ما يزال ضئيلاً؛ مقارنة بالخطة القاسية التي تم تطبيقها وتحملتها الطبقات الفقيرة من الشعب؛ وعلى الحكومة أن تعيد تقييم تلك الخطة واستيعاب متطلبات المرحلة وإيجاد حلول إضافية لزيادة الفائض الأولي وخفض العجز الكلي؛ حتى يمكن أن نتحول إلى موازنة يستطيع الأجيال القادمة تحمل تبعاتها؛ في ظل تفاقم أزمة الدين الداخلي والخارجي.

Housing & Development Bank
بنك التعمير و الإسكان
bank
الفلوس بتجيب فلوس مع
شهادة التعمير
عائد ثابت شهري لمدة ثلاث سنوات
14%
19995
HDBankOfficial | www.hdb-egy.com
*تطبق الشروط والاحكام